المرفق الأول

الاستراتيجية الإقليمية لما بعد عام 2020 للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق في البحر الأبيض

ملخص تنفيذي

في ديسمبر 2019، طلب الاجتماع الواحد والعشرون للأطراف المتعاقدة من أمانة خطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عبر مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، تحرير وثيقة استراتيجية لمرحلة ما بعد عام 2020 تسمح بمواصلة تقدم وتعزيز شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق بالبحر الأبيض المتوسط. كما تمّ الاعتراف بأنه لتحقيق نظم شاملة ومتماسكة لحسن تسيير شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق، يجب أن تكون الاستراتيجية طموحة وقابلة للتحويل ومتماشية مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي الخاص باتفاقية التنوع البيولوجي لمرحلة ما بعد عام 2020 وغيرها من العمليات الإقليمية والعالمية. وسيكون تأسيس ودمج تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق المعترف بها كوسيلة لتحقيق الأهداف الطموحة وذات الصلة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 أمرا محوريا في النهج التحويلي.

ومن خلال سلسلة من المشاورات وورشات العمل، تم تطوير استراتيجية لما بعد 2020 الخاصة بالمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق في البحر الأبيض المتوسط تحت قيادة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، بتوجيه من فريق الخبراء المخصص في المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط، وبالتشاور مع جهات اتصال الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية والدولية النشطة في البحر الأبيض المتوسط. تتماشى هذه الاستراتيجية مع عدد من الاستراتيجيات والبرامج الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية ذات الصلة (المرفق 1.)

أهداف برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

من المسلم به أن يكون لكل بلد على حدة أهداف خاصة به لتغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق بشرط أن تكون متماشية مع الأهداف العالمية للمناطق المحمية وتوصيات مجتمع الحفظ البحري الإقليمي والأهداف دون الإقليمية لتعزيز مستويات الحماية. وقد تمّ تحديد هدفين لمرحلة ما بعد عام 2020 للبحر الأبيض المتوسط ككل؛ وهي كالآتي:

i) بحلول عام 2030، سيتم حماية ما لا يقل عن 30 بالمائة من البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليه من خلال نظم متصلة جيدًا وممثلة إيكولوجيًا وفعالة من المناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق، مما يضمن توازنًا جغرافيًا مناسبًا، مع التركيز على المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي.

ii) **بحلول عام 2030، يتم زيادة عدد المناطق البحرية والساحلية المحمية ذات مستويات الحماية المعززة وتغطيتها، مما يساهم في استعادة النظم الإيكولوجية البحرية.**

الاستراتيجية

للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف الطموحة، حددت الاستراتيجية خمس ركائز استراتيجية -:

1. **الحوكمة** – الحوكمة الشاملة ضرورية لضمان فعالية نظم المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق. تعزز هذه الركيزة مشاركة جميع مستويات أصحاب المصلحة في كل من عمليات صنع القرار وإدارة هذه الأنظمة.
2. **تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية** – هناك حاجة واضحة لإنشاء وتوسيع شبكة نظم المناطق البحرية والساحلية المحمية لتحقيق الهدف الطموح لما بعد 2020 لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإنّ تصميم هذه النظم يتطلب توازناً أكبر عبر البلدان وتغطية المناطق دون الإقليمية والموائل لتحقيق تمثيل إيكولوجي أكبر عبر المنطقة والنظر في مستويات تعزيز حماية نظم المناطق البحرية والساحلية المحمية أو أجزاء من هذه النظم.
3. **تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق** – إن المفهوم الجديد نسبيًا للمنطقة، والذي يعترف بتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق البحرية، بالإضافة إلى زيادة تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية، سيكون أمرًا بالغ الأهمية للمساعدة في التقدم نحو هدف التغطية بنسبة 30٪ للمنطقة.
4. **فعالية المناطق البحرية والساحلية المحمية** – إن زيادة فعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية ضرورية لتحقيق نتائج الحفظ وهي ضرورية لتجنب بقاء هذه المناطق البحرية والساحلية المحمية حبرا على ورق، ومع زيادة تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية خلال السنوات القادمة، فمن الضروري تخفيف الحواجز أمام الإدارة الفعالة من أجل ضمان إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية الجديدة وتلك التي تم إنشاؤها بشكل فعال يسمح بتعزيز نتائج الحفاظ عليها.
5. **عمل ودعم الحكومات وأصحاب المصلحة** – وهي ركيزة أساسية لجميع الركائز الأخرى المحددة. سيكون عمل ودعم الحكومات وأصحاب المصلحة هو الأساس لتحقيق جميع الإنجازات والنتائج الأخرى.

ضمن كل ركيزة من هذه الركائز، تم تحديد نتيجة استراتيجية واضحة تتناسب مع النتائج المرجوة. واعترافا بأن البلدان تمر بمراحل مختلفة فيما يتعلق بإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية الخاصة بها، فقد تم أيضا اقتراح عدد من الإجراءات الإرشادية غير الإلزامية على كل من الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية والدولية. فيما يلي تلخيص للجوانب الرئيسية لكل من الركائز الخمس المحددة.

الركيزة 1: الحوكمة

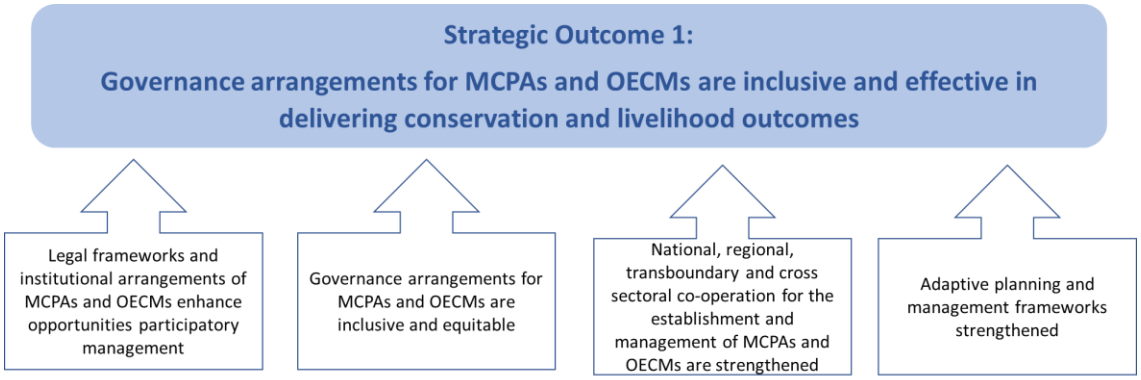

ولتحقيق أهداف المنطقة في مرحلة ما بعد عام 2020، من الضروري تعزيز التسيير والتعاون بين القطاعات الأخرى والأطراف المعنية بما في ذلك التعاون العابر للحدود لإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق. يعتبر التسيير الفعال والشامل عنصراً أساسياً لتحقيق نظم فعالة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق. ولذلك، فمن الضروري التأكد من تطبيق التشريعات التمكينية والممارسات المثلى التي تعزز المشاركة الفعالة والعادلة للأطراف المعنية الرئيسية من جميع المستويات في عمليات صنع القرار وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق، مع التأكد من أن أطر التخطيط والإدارة الخاصة بها قادرة على التكيف مع أي تغييرات في الظروف السياسية والاجتماعية والبيئية الطارئة. تُعد نماذج التسيير المناسبة ضرورية لإنشاء الظروف اللازمة للإدارة الفعالة والحفاظ عليها. ولذلك، فإنّ صنع القرار التشاركي والشامل والقابل للتكيف أمر بالغ الأهمية للنجاح الشامل للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق.

الركيزة 2: تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية

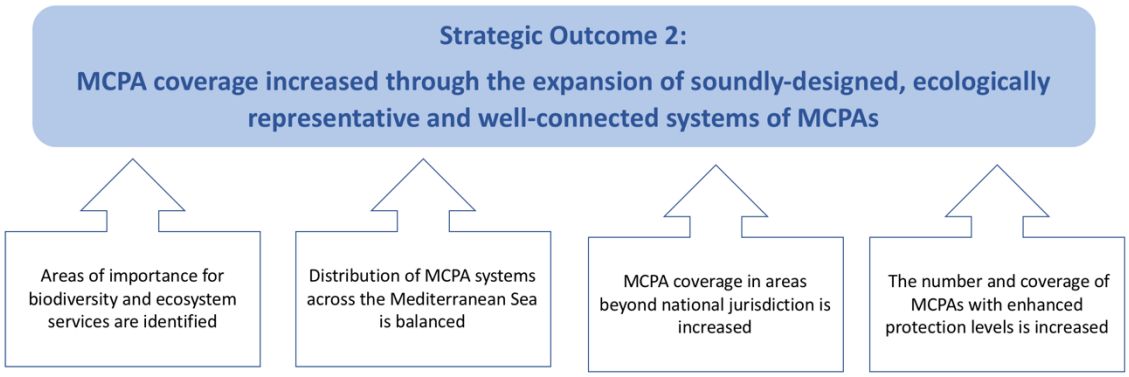

تبلغ نسبة تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية في البحر الأبيض المتوسط حاليًا 8.3٪، وبالتالي هناك حاجة واضحة لإنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية جديدة وتوسيع الشبكات الحالية إذا كانت المنطقة تريد التقدم نحو تحقيق هذا الهدف الطموح لما بعد 2020. ومن الضروري كذلك أن تتزامن هذه الزيادة في التغطية مع تمثيل أكثر توازناً عبر البلدان والمناطق دون الإقليمية والأعماق وتشمل المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع الأهداف الإقليمية ودون الإقليمية، هناك حاجة، حسب اللزوم، لتعزيز تدابير حماية المناطق البحرية والساحلية المحمية والنظر في تحديد أو إنشاء هذه المناطق أو مناطق أساسية داخلها مع تدابير حماية معززة مثل منع الدخول ومناطق حظر الصيد ومناطق حظر الصيد البحري. إنّ تحديد المجالات المهمة للحماية والتوثيق وتبادل المعرفة بين الأطراف المتعاقدة وتعزيز التعاون عبر الحدود، سيكون إجراء أساسيا في إطار هذه الركيزة إذا كان المراد تحقيق الانجازات والنتائج.

الركيزة 3: تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق

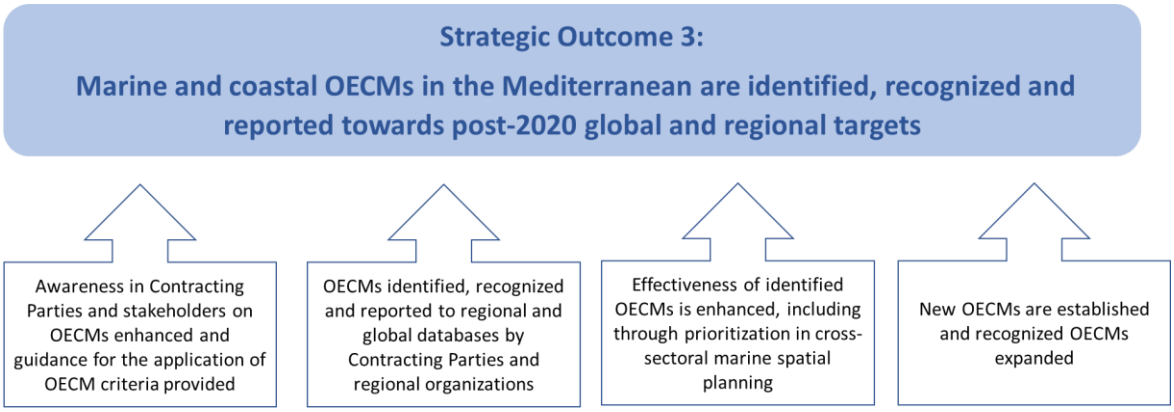

بالإضافة إلى توسيع تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية، ستلعب تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق دورًا متزايد الأهمية في تقدم المنطقة نحو هدفها لمرحلة ما بعد عام 2020. وباعتباره مفهوما جديدا نسبيًا للمنطقة، سيكون خلق الوعي بشأن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق وتقديم الارشادات لتطبيق أدوات الفرز والتقييم مقابل المعايير ودعم التقارير اللاحقة لقواعد البيانات ذات الصلة عناصر أساسية لهذه الركيزة. كما سيكون التعاون والالتزام الفعال للقطاعات والأطراف المعنية المتعددة وتوثيق الخبرات وتبادلها أمرًا بالغ الأهمية لنجاح هذا الإنجاز نظرًا لأن مسؤولية تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق ستقع عمومًا على قطاعات أخرى، فإن عمليات التخطيط المكاني البحري ستكون وسيلة مهمة للمساعدة في تحديد الأولويات وتعزيز تحديد والاعتراف بتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق وترقية تدابير الحفاظ على التنوع البيولوجي. تركز هذه الاستراتيجية بشكل حصري على تحديد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق والاعتراف بها وتحرير تقارير عنها، لا على إدارتها ومراقبتها اللاحقة والتي من المحتمل أن تدخل في إطار انتداب قطاعات الأخرى.

الركيزة 4: فعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية

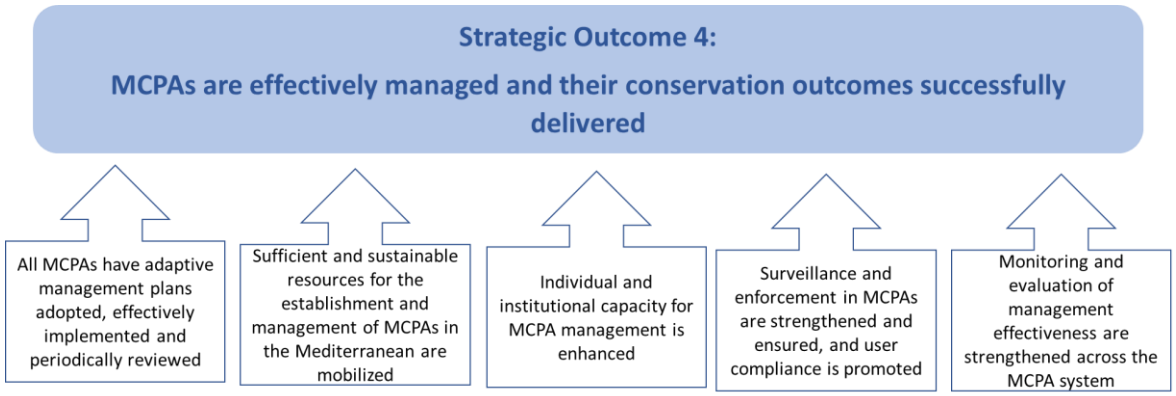

تدرك أهداف التنوع البيولوجي العالمي للمناطق البحرية والساحلية المحمية أن زيادة تغطيتها ليست كافية في حد ذاته، وعند إنشاء المناطق البحرية والساحلية المحمية يجب إدارتها بشكل فعال. إن تحديد نتائج الحفظ المرغوبة وتطوير أطر لإدارتها وضمان تقييم فعالية الإدارة بشكل دوري خطوات حاسمة لضمان إدارة تكيفية وفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية. وبالرغم من ذلك، لن تستطيع هذه الخطط وحدها حماية التنوع البيولوجي والقيم الاجتماعية والاقتصادية للمناطق البحرية والساحلية المحمية، فمثل هذه الخطط تحتاج إلى التنفيذ الفعال. وللقيام بذلك، من الأهمية بمكان توفير الأموال الكافية والمستدامة لمديري المناطق البحرية والساحلية المحمية في جميع أنحاء المنطقة وأن يكون لدى المؤسسات وموظفيها القدرات المناسبة لتنفيذ خطة الإدارة. ستكون زيادة الأموال ضرورية أيضًا لدعم جميع الإجراءات التي تندرج ضمن هذه الاستراتيجية بما في ذلك إنشاء المناطق البحرية والساحلية المحمية. وكجزء من تنفيذ خطة الإدارة وتقييم نتائج الحفظ، فإن تعزيز المراقبة وإنفاذ قواعد ولوائح المناطق البحرية والساحلية المحمية، وتعزيز التعاون الجيد مع وكالات إنفاذ القانون ذات الصلة ومراقبة صحة النظام الإيكولوجي والتهديدات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ستكون ضرورية لتحقيق هذه النتيجة.

الركيزة 5: الاجراءات والدعم من قِبل الحكومات وأصحاب المصلحة.

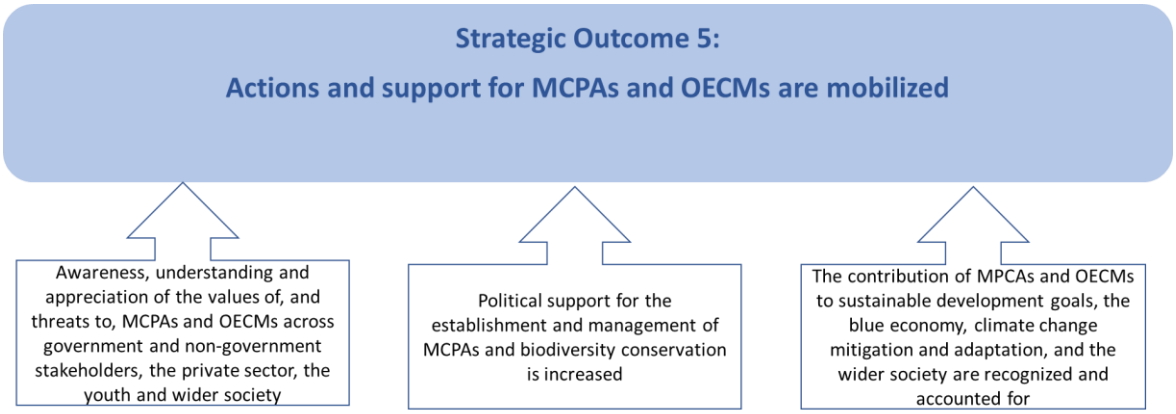

وللعمل بشكل مختلف عن المعتاد، من الضروري التأكد من أن المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس *المناطق* تحظى بتقدير جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع على نطاق أوسع، كما يجب أن يكون هناك اعتراف بقيمة الدور الوظيفي لهذه المناطق والتدابير والذي يساعد على تحقيق الخطط الوطنية الأخرى غير تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي واعتبار هذا الدور كحلول مستمدة من الطبيعة. يعد تعزيز الدعم السياسي أمرًا بالغ الأهمية حيث أن في غياب الإرادة السياسية لا يمكن للمنطقة تحقيق الأهداف المسطرة لما بعد عام 2020. سيكون مفتاح زيادة الدعم السياسي هو تعزيز اعتراف القادة السياسيون بقيمة وأهمية المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس في تحقيق الالتزامات الوطنية والدولية لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنياً إلى جانب مساهمتها في الاقتصاد الوطني. من شأن تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة وموجهة للاتصال والتوعية أن يكون ضروريًا لتشجيع أصحاب المصلحة الحكوميون وغير الحكوميون على العمل.

تنفيذ الاستراتيجية.

التنفيذ

ينبغي أن يكون تنفيذ هذه الاستراتيجية عملية تعاونية. ويكون هذا التنفيذ ناجحا إذا ضمن مشاركة وتعاونا فعّالَيْن من جانب أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين ودون الإقليميين والإقليميين بالإضافة إلى الوكالات الحكومية الدولية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأوساط البحوث/الأكاديمية وشبكات المناطق البحرية والساحلية المحمية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

ستكون الأطراف المتعاقدة مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات التوجيهية ذات الصلة على الصعيدين الوطني والمحلي وتهيئة الظروف التمكينية لتعزيز التعاون الفعال والمشاركة الفعلية لأصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين والقطاعات الأخرى. يضطلع مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بدور مركزي في التنسيق والمساعدة على تحقيق النتائج الاستراتيجية من خلال تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي للأطراف المتعاقدة وتعزيز التعاون الإقليمي بين الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية والدولية. علاوة على ذلك، ستؤدي المنظمات الإقليمية والدولية دورا داعما في تحقيق نتائج هذه الاستراتيجية من خلال تبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات والمشاركة في تمويل الأنشطة وتقديم المشورة بشأن الأدوات والنهج الجديدة.

التمويل

ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تمويل إضافي وكبير لتنفيذ الإجراءات الوطنية والإقليمية المحددة في إطار هذه الاستراتيجية. وسيتحقق ذلك من خلال تحديد وتنفيذ آليات تمويل مبتكرة ومتنوعة من قِبل الأطراف المتعاقدة وعبر المنطقة، وأيضا من خلال دعم المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة.

الرصد والتقييم

إن الإطار الزمني لتنفيذ هذه الاستراتيجية هو الفترة الممتدة من 2021 إلى 2030. وينبغي إجراء استعراض كامل للاستراتيجية في منتصفها (2026) وعند نهاية إطارها الزمني (2030). وبمجرد اعتماد هذا الإطار الزمني، سيتم وضع إطار مفصل للرصد والتقييم مع ما يرتبط بذلك من مؤشرات وأهداف. وباعتباره وثيقة سارية، ينبغي استعراض التقدم المحرز نحو مؤشرات وغايات النواتج بشكل دوري مع مراجعة الاستراتيجية وإجراءاتها عند اللزوم.

في الصفحة التالية صورة تخطيطية للاستراتيجية:

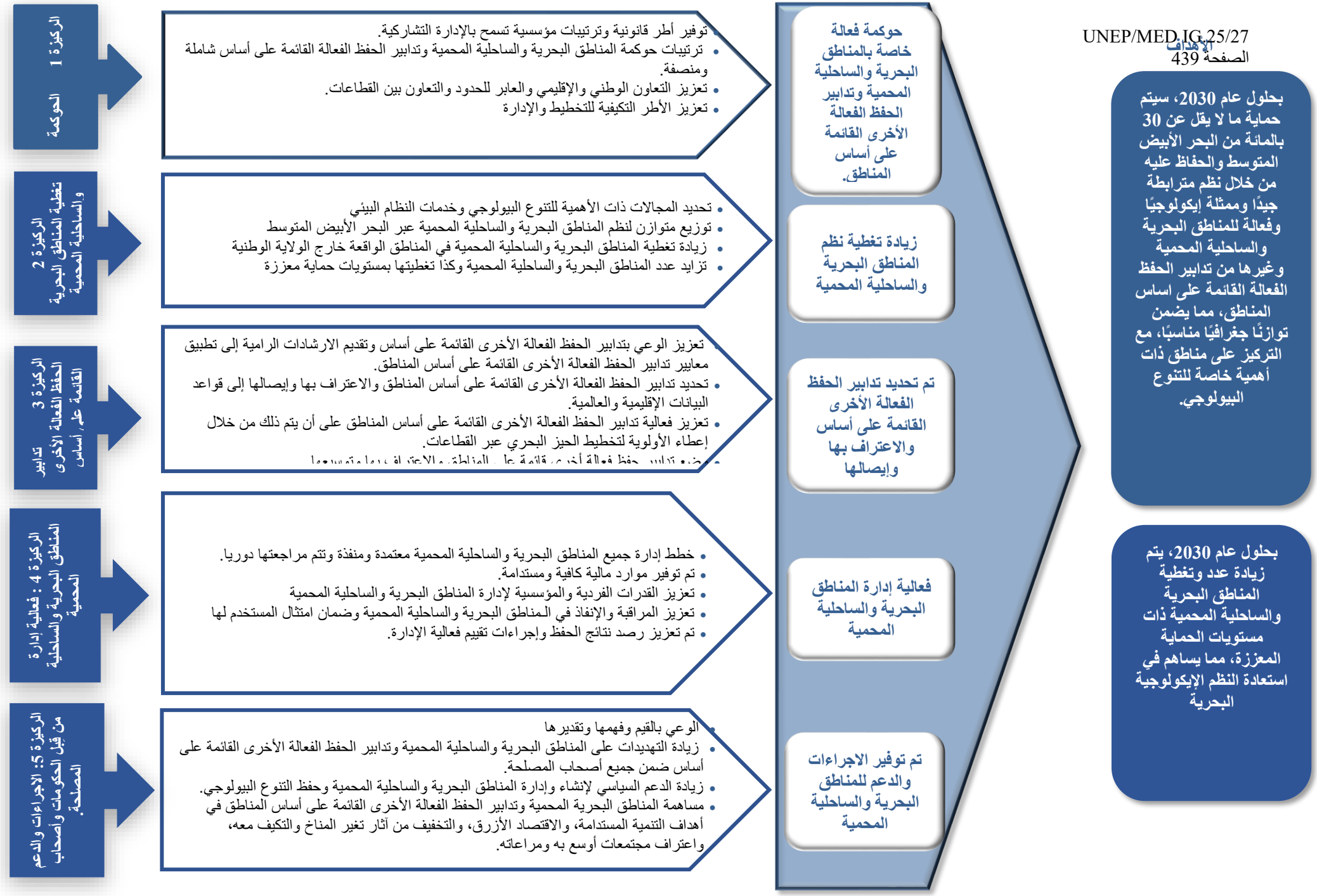
الأهداف
بحلول عام 2030، سيتم حماية ما لا يقل عن 30 بالمائة من البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليه من خلال نظم مترابطة جيدًا وممثلة إيكولوجيًا وفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على اساس المناطق، مما يضمن توازنًا جغرافيًا مناسبًا، مع التركيز على مناطق ذات أهمية خاصة للتنوع البيولوجي.
بحلول عام 2030، يتم زيادة عدد وتغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية ذات مستويات الحماية المعززة، مما يساهم في استعادة النظم الإيكولوجية البحرية
حوكمة فعالة خاصة بالمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق.
زيادة تغطية نظم المناطق البحرية والساحلية المحمية
تم تحديد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس والاعتراف بها وإيصالها
فعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية
تم توفير الاجراءات والدعم للمناطق البحرية والساحلية المحمية
الركيزة 1 الحوكمة
توفير أطر قانونية وترتيبات مؤسسية تسمح بالإدارة التشاركية.
ترتيبات حوكمة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس شاملة ومنصفة.
تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والعابر للحدود والتعاون بين القطاعات.
تعزيز الأطر التكيفية للتخطيط والإدارة
الركيزة 2 تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية
تحديد المجالات ذات الأهمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي
توزيع متوازن لنظم المناطق البحرية والساحلية المحمية عبر البحر الأبيض المتوسط
زيادة تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية
تزايد عدد المناطق البحرية والساحلية المحمية وكذا تغطيتها بمستويات حماية معززة
الركيزة 3 تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس
تعزيز الوعي بتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس وتقديم الارشادات الرامية إلى تطبيق معايير تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق.
تحديد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق والاعتراف بها وإيصالها إلى قواعد البيانات الإقليمية والعالمية.
تعزيز فعالية تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق على أن يتم ذلك من خلال إعطاء الأولوية لتخطيط الحيز البحري عبر القطاعات.
الركيزة 4 : فعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية
خطط إدارة جميع المناطق البحرية والساحلية المحمية معتمدة ومنفذة وتتم مراجعتها دوريا.
تم توفير موارد مالية كافية ومستدامة.
تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية لإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية
تعزيز المراقبة والإنفاذ في المناطق البحرية والساحلية المحمية وضمان امتثال المستخدم لها
تم تعزيز رصد نتائج الحفظ وإجراءات تقييم فعالية الإدارة.
الركيزة 5: الإجراءات والدعم من قبل الحكومات وأصحاب المصلحة.
الوعي بالقيم وفهمها وتقديرها
زيادة التهديدات على المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس ضمن جميع أصحاب المصلحة.
زيادة الدعم السياسي لإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية وحفظ التنوع البيولوجي.
مساهمة المناطق البحرية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق في أهداف التنمية المستدامة، والاقتصاد الأزرق، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، واعتراف مجتمعات أوسع به ومراعاته.

المختصرات

ABNJ	المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية
AGEM	فريق الخبراء المخصص بالمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط
CBD	اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي
CCH	موائل الحيتانيات الحرجة
COP	مؤتمر الأطراف
CP	الأطراف المتعاقدة
EBSA	المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية
EcAp	نهج النظم الإيكولوجية
EEZ	منطقة اقتصادية حصرية
الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوربي
FRA	منطقة مصائد أسماك محمية
GBF	الإطار العالمي للتنوع البيولوجي
GFCM	المجلس العام لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط
IBA	منطقة هامة للطيور
IMAP	برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر المتوسط والساحل ومعايير التقييم ذات الصلة
IMMA	منطقة هامة للثدييات البحرية
MAP	خطة عمل البحر المتوسط
MAPAMED	قاعدة بيانات خاصة بالمناطق البحرية المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط
MedPAN	شبكة مديري المناطق البحرية المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط
MAP CU	وحدة تنسيق خطة البحر المتوسّط
MCPA	المناطق البحرية والساحلية المحمية
MPA	المناطق البحرية المحمية
MSP	تخطيط مكاني بحري
NbS	الحلول المبنية على الطبيعة.
NDC	مساهمة محددة وطنياً
NIS	الأنواع غير الأصلية
OECM	تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق
PA	منطقة محمية
PR	العلاقات العامة
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة
SPA	المناطق المتمتعة بحماية خاصة
SPA/BD	المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي
SPAMI	المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط
SPA/RAC	مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة
PSSA	المناطق البحرية البالغة الحساسية
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
WD	قاعدة البيانات العالمية

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2
المختصرات 8
جدول المحتويات 9
I. مقدمة 9
1.1 المعلومات الأساسية 9
2.1 تطوير الإستراتيجية 9
3.1 السياق 9
I.4 قيمة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق 10
5.1 الوضع الحالي للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس في المناطق 11
6.1 تدابير فعالة أخرى لحفظ البيئة في المناطق 12
2. إستراتيجية 13
1.2 الركيزة الاستراتيجية 1: حوكمة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق 15
2.2 الركيزة الاستراتيجية 2: توسيع شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية 16
3.2 الركيزة الاستراتيجية 3: تدابير فعالة أخرى لحفظ البيئة في المناطق 18
4.2 الركيزة الاستراتيجية 4: فعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية 20
|5.2 الركيزة الاستراتيجية 5: الاجراءات والدعم من قِبل الحكومات وأصحاب المصلحة 22
3. تنفيذ الاستراتيجية 24
1.3 التنفيذ 24
2.3. التمويل 25
3.3 عدم كفاية الرصد والتقييم 25
المرفق 1: الروابط مع الاستراتيجيات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى 1

لائحة الجداول 32

الشكل 1. خريطة تبين تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية في البحر الأبيض المتوسط ..... **Error! Bookmark not defined.**
الجدول 1: *العوائق الرئيسية للإدارة الفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية* 11
الجدول 2: النواتج الرئيسية والإجراءات المقترحة *للنتيجة 1* 15
الجدول 3: *النواتج الرئيسية والإجراءات المقترحة للنتيجة 2* 17
الجدول 4: *النواتج الرئيسية والإجراءات المقترحة للنتيجة 3* 18
الجدول 5: *النواتج الرئيسية والإجراءات المقترحة للنتيجة 4* 20
الجدول 6: *النواتج الرئيسية والإجراءات المقترحة للنتيجة 5* 23

الاستراتيجية الإقليمية لما بعد عام 2020 للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعّالة الأخرى القائمة على أساس المناطق في منطقة البحر الأبيض المتوسط

I. مقدمة

1.1 المعلومات الأساسية

1. اعتُمد البروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط في عام 1995 بموجب اتفاقية برشلونة، لتوفير إطار إقليمي لحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام في البحر الأبيض المتوسط. ومنذ اعتماده، وضعت عدة استراتيجيات وبرامج وخطط عمل وخرائط طريق لمساعدة الأطراف المتعاقدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول. في عام 2016، وخلال الاجتماع السادس عشر للأطراف المتعاقدة، اعتمدت خارطة طريق لشبكة شاملة متماسكة من المناطق البحرية المحمية المدارة بشكل جيد لتحقيق هدف آيشي 11 في البحر الأبيض المتوسط، وفي عام 2019، أجري تقييم نهائي لخارطة الطريق هذه، حيث قدمت النتائج والإجراءات ذات الأولوية للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق بعد عام 2020 خلال الاجتماع الواحد والعشرين للأطراف المتعاقدة. واستجابة لذلك، وبعد ملاحظة أوجه القصور في المنطقة في تحقيق الأهداف العالمية لعام 2020 المتعلقة بالمناطق البحرية والساحلية المحمية، وعدم التوازن الجغرافي، والتحيز الشديد فيما يتعلق بنوع النظم الإيكولوجية المحمية، وضعف الإدارة والإنفاذ، طلبت الأطراف المتعاقدة من أمانة اتفاقية برشلونة- برنامج الأمم المتحدة للبيئة- لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة التابع لها، وضع استراتيجية طموحة وتحولية لما بعد عام 2020 من شأنها أن تزيد من تقدم وتعزيز شبكة اتفاقيات مكافحة التغيرات المناخية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في البحر الأبيض المتوسط، تماشيا والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والعمليات الإقليمية والعالمية الأخرى (القرار IG.24/6). وسيكون تأسيس ودمج تدابير التعاون والتنمية المعترف بها كوسيلة لتحقيق الأهداف ذات الصلة بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 أمرا محوريا في النهج التحويلي.

2.1 تطوير الاستراتيجية

2. وقد طورت هذه الاستراتيجية بقيادة مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وتوجيه فريق الخبراء المخصص للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط، وبالتشاور مع نقاط اتصال الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية والدولية الناشطة في البحر الأبيض المتوسط على مدى فترة 5 أشهر.

3. قدم مشروع إطار عمل استراتيجي (الركائز الاستراتيجية والنتائج والنواتج)، طور بالتشاور مع مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة وأعضاء مجموعة الخبراء المخصصة للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط، في ورشة عمل عن بعد لمدة يومين، شارك فيها 51 مشاركا يمثلون المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، فضلا عن جهات الاتصال والخبراء الفرادى وممثلين من المؤسسات الأكاديمية. وضعت الصيغة النهائية لإطار العمل، وحدد عدد من الإجراءات الرئيسية لكل ناتج خلال ورشة العمل التي استغرقت يومين. وقد حددت الإجراءات على مستويين: مستوى الأطراف المتعاقدة ومستوى المنظمات الإقليمية والدولية. دمجت مخرجات ورشة العمل في الاستراتيجية وأتيحت فرصة إضافية للمشاركين للمراجعة.

4. ثم عرضت الاستراتيجية المنقحة خلال الاجتماع الثاني لمجموعة الخبراء المخصصة للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط ثم على نقاط اتصال المناطق المتمتعة بحماية خاصة في ورشة عمل وتشاور عن بعد حيث أدرجت فيها التعليقات.

5. وقدمت مسودة مشروع ثان لاستراتيجية ما بعد عام 2020 في الاجتماع الخامس عشر لنقاط اتصال المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في حزيران/يونيو 2021، ثم نقحت.

6. ومن المزمع تقديم هذه الاستراتيجية إلى اجتماع جهات التنسيق التابعة لخطة عمل البحر الأبيض (المؤتمر عن بعد، 10-17 أيلول/سبتمبر 2021) وفي نهاية المطاف إلى مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين (أنطاليا، تركيا، 7-10 كانون الأول/ديسمبر 2021) للنظر فيها.

3.1 السياق

7. البحر المتوسط هو أكبر بحر شبه مغلق في العالم. ويعتبر نقطة ساخنة للتنوع البيولوجي، حيث يمثل 0.3٪ فقط من حجم المحيطات العالمية بينما يستضيف 4 إلى 18٪ من الأنواع البحرية العالمية المحددة. بالإضافة إلى قيمة التنوع البيولوجي، فإن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط قيمة تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية كبيرة. ويشكل البحر الأبيض المتوسط 20٪ من الناتج البحري العالمي على الرغم من أنه لا يمثل سوى 1٪ من إجمالي المحيطات العالمية، وهومن بين الوجهات السياحية الرائدة في العالم، ويشمل ثلاثة معابر بحرية رئيسية. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد أن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وهو قطاع آخر مهم جدا في الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط، يوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لما لا يقل عن مليون شخص.

8. والبحر الأبيض المتوسط، بوصفه بحرا شبه مغلق، أكثر عرضة للآثار البشرية من المياه المفتوحة، وهو إحدى المناطق الأحيائية في العالم التي تظهر استجابات سلبية قوية لاستخدام الأراضي وضغوط تغير المناخ. فالبحر الأبيض المتوسط يتأثر بالفعل بتغير

المناخ بمعدلات تتجاوز المتوسطات العالمية، مع ارتفاع أسرع في درجات الحرارة في جميع المواسم واتجاه نحو ظروف أكثر جفافا. ويعد البحر الأدرياتيكي وبحر إيجة وبحر الشام وشمال شرق البحر الأيوني على وجه الخصوص من بين المناطق الأكثر تضررا حاليا من تغير المناخ.

9. ويأتي ما يقارب 80٪ من التلوث البحري من مصادر برية، لا سيما الزراعة والصناعة والنفايات البلدية. تعتبر القمامة البحرية التي تتألف في معظمها من البلاستيك الكلي والجزئي أحد المصادر الرئيسية للتلوث في البحر الأبيض المتوسط. غير أنّ الصّيد التجاري يعتبر أيضا مصدرا مهما للقمامة، لا سيما أدوات الصيد التي يتم التخلص منها، مثل الشباك ومخلفات الأرصدة السمكية. كما أنّ الضوضاء تحت الماء والتصريف العرضي الناجم عن الانسكابات النفطية وغيرها من المواد الخطرة، باعتبارها مركزا رئيسيا للنقل البحري، هي أيضا مصادر للتلوث في المنطقة. ويمثل ارتفاع حركة الشحن البحري في البحر خطرا إضافيا على العديد من الثدييات البحرية كما أن خطر التصادم بين السفن والثدييات البحرية مرتفع.

10. والبحر الأبيض المتوسط هومن بين أكثر البحار صيدا في العالم[1] مع الصيد بشباك الجر القاعية والشباك الخيشومية المستخدمة على نطاق واسع في المنطقة. ويعد الصيد في قاع البحار الضغط الرئيسي الذي يواجه التجمعات المرجانية الأصلية، كما أن للصيد العرضي تأثير عميق على عدد من الأنواع، مثل السلاحف البحرية والطيور البحرية. كما تتواجد الأنواع الغازية وغير الأصلية أيضًا بشكل متزايد في البحر الأبيض المتوسط، حيث تم تسجيل أكثر من 1199 نوعًا بحريًا غير محلي، منها أكثر من 107 أنواع غازية[2]. إن الإدخال الرئيسي للأنواع غير الأصلية إلى البحر الأبيض المتوسط، باستثناء الهجرة الطبيعية أو استجابة لتأثيرات تغير المناخ، يأتي إلى حد كبير من صناعة الشحن من خلال مياه الصابورة والحشف الحيوي للهيكل.

11. وتعتبر المناطق البحرية والساحلية المحمية على نطاق واسع إحدى الأدوات الجوهرية للحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادته، وانتظام عمل النظم الإيكولوجية البحرية[3]. إن وجود نظام إيكولوجي بحري فعال أمر ضروري لتوفير الأمن الغذائي وفرص العمل وتنظيم المناخ والرفاهية، وبالتالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الدور الهام الذي تؤديه المناطق البحرية والساحلية المحمية في مساعدة الأطراف المتعاقدة على الوفاء بالالتزامات الوطنية والإقليمية والعالمية هو دور معترف به جيدا. وتقترح بلدان البحر الأبيض المتوسط توسيع شبكة المناطق البحرية المحمية، وإنشاء ممرات إيكولوجية لمنع العزلة الجينية والسماح بهجرة الأنواع، مع جعلها أكثر تمثيلا لمناطق البحر الأبيض المتوسط الإيكولوجية، وخاصة الامتداد إلى السواحل الجنوبية والشرقية. ويقترح أيضا إدراج تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق، بما يتماشى مع معايير اتفاقية التنوع البيولوجي، مثل المناطق الثقافية المحمية والمناطق العسكرية، والتوسع في البحار المفتوحة عبر المناطق المقيدة لمصائد الأسماك والمناطق المرشحة في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة (النظم الإيكولوجية البحرية الهشة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة)، ولا سيما المناطق البحرية البالغة الحساسية التابعة للمنظمة البحرية الدولية، مع تفضيل وضعها داخل المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية المدرجة في مستودع اتفاقية التنوع البيولوجي).

4.1. أولا-4- قيمة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق

12. ويعتبر فقدان التنوع البيولوجي وتدهور البيئة إثنين من أهم التهديدات التي تواجه الاقتصاد العالمي على مدى العقد المقبل[4]. تُعرَّف الحلول القائمة على الطبيعة على أنها "*إجراءات تحمي وتدير وتستعيد النظم البيئية الطبيعية أو المعدلة التي تتصدى للتحديات المجتمعية بشكل فعال وقابل للتكيف في نفس الوقت مع توفير رفاهية الإنسان وفوائد التنوع البيولوجي*"[5]. وتوفر المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق حلولا قائمة على الطبيعة لدعم الجهود العالمية الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. فهي تحافظ على التنوع البيولوجي البحري، وتمكن النظم الإيكولوجية البحرية من العمل كمضخات للحرارة والكربون، وتعزز قدرتها على مواجهة الاحترار العالمي، وتساعد على مكافحة التحمض. وتعد نبتة بوسيدونيا *Posidonia oceanica*على وجه الخصوص حوضًا مهمًا للكربون وعازلًا ضد تحمض البحر وتلعب المناطق البحرية والساحلية المحمية دورًا مهمًا للغاية في حماية هذا الموئل الهش. كما يمكن أن تحمي المناطق البحرية والساحلية المحمية الموائل الساحلية الهامة من خلال العمل كحواجز طبيعية أمام آثار المخاطر المناخية من خلال ضمان الأداء الفعال للواجهة بين البر والبحر، وكونها حلولا قائمة على الطبيعة للتخفيف من حدة الأحداث المتطرفة، وبالتالي الحد من تآكل السواحل وتنظيم الفيضانات.

13. كما تلعب المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق دورا حاسما في النمو الاقتصادي الأزرق المستدام من خلال استعادة وتعزيز قيمة رأس المال الطبيعي للبحر الأبيض المتوسط الذي تعتمد عليه العديد من القطاعات. وقد أظهرت المناطق البحرية والساحلية المحمية المصمّمة استراتيجيا أنها تزيد من غلة الأسماك عن طريق امتداد

[1] منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة مصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، 2020. المجلس العام لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط روما

[2] خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضع الدول المستقلة حديثا في البحر الأبيض المتوسط وخريطة الطريق لوضع خط الأساس على الصعيدين الوطني والإقليمي. الاجتماعات المتكاملة لمجموعات المراسلات الخاصة بنهج النظام الإيكولوجي بشأن تنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين، مؤتمر مرئي، 1-3 كانون الأول/ديسمبر 2020. خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 8G.482/Inf.6 p

[3] Claudet، J.، Loiseau، C.، Sostres، M. & Zupan، M. 2020. Underprotected Marine المناطق البحرية المحمية التي لا تتمتع بالحماية في منطقة عالمية للتنوع البيولوجي. أرض واحدة 2، 380-384

[4] المنتدى الاقتصادي العالمي 2021. التقرير العالمي عن المخاطر 2021، الطبعة السادسة عشرة

[5] WCC-2016-Res-069-EN. تعريف الحلول المبنية على الطبيعة. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في هاواي

اليرقات والبالغين[6]. ويعتقد أنّه إذا تمت المحافظة على 30٪ من مياه البحر الأبيض المتوسط فعليا، فإنّ الكتلة الحيوية لأنواع الأسماك البحرية المفترسة والكبيرة سوف تظهر زيادة ملحوظة[7]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ المناطق البحرية والساحلية المحمية التي تطبق فيها مستويات عالية من الإنفاذ، من بين جملة سمات أخرى، قد أثبتت وجود أرصدة سمكية أكثر صحة في مناطقها العازلة، ونتيجة لذلك كان دخول الصيادين أعلى[8]. كما أنّ المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى التي تدار إدارة جيدة، وتحافظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الصحية، تشكل محركا هاما للطلب على السياحة - وهي صناعة هامة أخرى في المنطقة.

5.1. أولا - 5 - الوضع الحالي للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق

14. ويوجد حاليا 1.126 منطقة بحرية وساحلية محمية في البحر الأبيض المتوسط تغطي 209.303 كيلومتر مربع (8.3 في المائة)، بما في ذلك 0.06 في المائة فقط من المناطق المحمية بشكل صارم. ولم يبلغ عن أي تدابير حفظ فعالة أخرى تخص البحر الأبيض المتوسط حتى الآن، مع ذلك، فإن الجمع بين المناطق التي يمكن أن تكون من مناطق تدابير الحفظ الفعالة المحتملة (أي منطقة بحرية بالغة الحساسية و8 مناطق محظورة على مصايد الأسماك) يبلغ إجمالي التغطية للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق المحتملة حاليًا 9.3 ٪ من البحر الأبيض المتوسط. ورغم التقدم الجيّد الذي تم إحرازه مع بعض البلدان، حيث تجاوزت أو بلغت عتبة ال 10٪ أو قاربت تحقيق هذه النسبة بحلول عام 2020 (هدف آيتشي 11)، فإنّ المنطقة ككل لم تحقق الهدف المرجو. ويبين الشكل 1 بوضوح وجود تفاوت كبير في تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية بين البلدان، حيث تقع غالبية المناطق البحرية والساحلية المحمية في غرب البحر الأبيض المتوسط، بينما توجد 90.05 في المائة في الجزء الشمالي من البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى التمثيل الجغرافي، هناك أيضًا توزيع غير متساو للمحميات البحرية وفقًا لعمق البحر، حيث تغطي المناطق البحرية المحمية أقل من 4٪ من الأعماق التي تزيد عن 1000 متر. وبما أن المنطقة تواجه الآن أهدافا جديدة، فليس من المتوقع أن تزداد التغطية فحسب، بل من الضروري أيضا أن تكون التغطية أكثر إنصافا بين الأطراف المتعاقدة ومختلف النظم الإيكولوجية.

15. وبالإضافة إلى التغطية، تنص الأهداف السابقة والحالية (الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020) للمناطق المحمية على ضرورة إدارة نظم المناطق المحمية، وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق. تم إجراء العديد من الدراسات الاستقصائية على مدار السنوات[9] لتقييم فعالية الإدارة ولتحديد العوائق والعوامل المحددة لإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية، إلا أن القليل منها ومن أنظمتها تقوم بتقييمات منتظمة لفعالية الإدارة. وكشفت الدراسات الاستقصائية والتقييمات القطرية عن عدد من الحواجز الشاملة التي تحول دون الإدارة الفعالة لخطط العمل الشاملة للمناطق البحرية والساحلية المحمية (الجدول 1). يعد ضمان الإرادة السياسية والدعم لإنشاء وإدارة المناطق المحمية على ضرورة إدارة نظم المناطق المحمية، وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق أحد العناصر الأكثر أهمية للتغلب على الحواجز المتبقية من أجل تحقيق أهدافها للعام 2030 في المنطقة.

الجدول 1: *العوائق الرئيسية للإدارة الفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية*

[6] Cabral et al. 2020. شبكة عالمية من المناطق البحرية المحمية للأغذية. PNAS 117 (45).

[7] الصندوق العالمي لحماية الطبيعة (2021). 30 من 30: سيناريوهات لاستعادة التنوع البيولوجي وإعادة بناء الأرصدة السمكية في البحر الأبيض المتوسط

[8] Di Franco et al. 2016. ويمكن لخمس سمات رئيسية أن تزيد من أداء المناطق البحرية المحمية لإدارة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق. التقارير العلمية، المجلد 6، رقم المقالة: 38135

[9] استطلاع أطلق بواسطة شبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، في عام 2015، لتقرير حالة المناطق البحرية المحمية لعام 2016 (المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، 2019. وضع عام 2016 للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط. من قبل Meola B. and Webster C، إصدار المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط و مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة تونس 222 صفحة، دراسة استقصائية أطلقتها المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، في عام 2019، حول إدارة المناطق المحمية وإنفاذها ؛ ودراسة استقصائية أطلقها مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط و الصندوق العالمي لحماية الطبيعة، في عام 2020، لتحديد أولويات العوامل المقيدة التي تعيق تحقيق أهداف المناطق البحرية المحمية، في إطار عملية منتدى المناطق المحمية لعام 2020 وخارطة طريق تنميتها لما بعد عام 2020.

- **نقص الإرادة السياسية والدعم**
لإنشاء وإدارة المناطق البحرية المحمية

- **التمويل غير الكافي**
الاعتماد الشديد على الأموال الخارجية غير كافٍ وغير مستدام

- **الموارد البشرية غير الكافية**
عدم وجود عدد كاف من موظفي إدارة المناطق البحرية المحمية، حيث يوجد موظفون، لا يملك العديد منهم المهارات التقنية اللازمة لإدارتها

- **عدم إشراك القطاعات وأصحاب المصلحة في ذلك والتعاون والدعم**
ضعف الاتساق والتنسيق بين الخطط والإجراءات

- **معرفة غير كافية**
فجوات المعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات فعالة

- **نقص خطط الإدارة**

- **مراقبة وإنفاذ غير كافيين**
عدم وضوح الإجراءات في التشريعات، وعدم وجود لوائح، وضعف التعاون مع وكالات الإنفاذ، والدوريات الروتينية غير المنتظمة، وعدم وضوح الولايات والمسؤوليات عن الإنفاذ

- **عدم كفاية الرصد والتقييم**
عدم كفاية تكافؤ رصد فعالية الإدارة، وعدم كفاية التنوع والرصد البيولوجي

6.1. أولا - 6- تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق

16. وكما ذكر سابقا، لا يوجد في البحر الأبيض المتوسط حاليا أي تدابير حفظ فعالة أخرى قائمة على أساس المناطق معترف بها رسميا. وستكون تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق أداة أساسية لمساعدة الأطراف المتعاقدة على تحقيق أهدافها العالمية وكذلك الإقليمية لحفظ التنوع البيولوجي بموجب اتفاقية برشلونة، والاعتراف بالجهود التي تبذلها القطاعات الأخرى في تعميم حفظ التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة. كأداة متزايدة الأهمية لمساعدة الأطراف المتعاقدة على تحقيق هذه الأهداف، وبالنظر إلى نقص الخبرة عبر المنطقة في التعرف على تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق في البيئة البحرية والساحلية، فمن الضروري توفير إرشادات واضحة وتنسيق الاعتراف بتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق عبر الأطراف المتعاقدة. على هذا النحو، تم تحديد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق باعتبارها ركيزة استراتيجية رئيسية (الفصل 2) لمساعدة الأطراف المتعاقدة على تحقيق الأهداف ذات الصلة من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط. وتعرف هذه التدابير بأنها:

> منطقة محددة جغرافيًا بخلاف المنطقة المحمية، يتم التحكم فيها وإدارتها بطرق تحقق نتائج إيجابية ومستدامة طويلة الأجل لحفظ التنوع البيولوجي في الموقع، مع وظائف النظام البيئي المرتبطة والخدمات والقيم الثقافية والروحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من القيم المحلية ذات الصلة عند الاقتضاء. (اتفاقية التنوع البيولوجي 2018).

17. وتوفر تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق هذه وسيلة للاعتراف الرسمي بالمجالات الهامة للتنوع البيولوجي فيما عدى المناطق البحرية والساحلية المحمية. والفارق الرئيسي بين المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق هو أن المناطق المحمية لها هدف أساسي للحفاظ على التنوع البيولوجي، في حين أن هذه التدابير تحقق المحافظة الفعالة على التنوع البيولوجي بغض النظر عن أهدافها وأنواع إدارتها[10]. في عام 2018، اتفقت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية التنوع البيولوجي في مؤتمرها الرابع عشر على تعريف ومبادئ توجيهية وسمات مشتركة ومعايير لتحديد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق (المقرر 8/14). بيد أن قرار اتفاقية التنوع البيولوجي يبرز ضرورة تطبيق المعايير "بطريقة مرنة وعلى أساس كل حالة على حدة".

[10] الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية /اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية 2020. المساهمة المحتملة "لتدابير حفظ فعالة أخرى على أساس المناطق " لتحقيق هدف أيشي 11 في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، سويسرا وملاقا، إسبانيا. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية 20 صفحة

18. ويهيئ اعتماد التعريف والمعايير فرصا للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة للبدء في الاعتراف بتدابير الحفظ الفعالة الأخرى على اساس المناطق والإبلاغ عنها، وهوما يرجح أن يكون ضروريا إذا أريد للمنطقة أن تفي بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. علاوة على ذلك، توفر عملية تحديد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق أيضًا فرصًا للجمع بين قطاعي مصايد الأسماك والحفظ، على المستويين الوطني والإقليمي، مع إمكانية مساعدة تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق المتعلقة بمصايد الأسماك في تحقيق أهداف كل من المجلس العام لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة. وعلى الرغم من عدم الإبلاغ حاليا عن أي تدابير حفظ فعالة أخرى قائمة على أساس المناطق في المجال البحري للمتوسط، فقد اعتُرف وتم الإبلاغ عن تدابير حفظ فعالة أخرى أرضية في بلدان داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها. وهذا يوفر فرصة للأطراف المتعاقدة للتعلم من الخبرة التي اكتسبتها هذه البلدان في تطبيق معايير اتفاقية التنوع البيولوجي. وترد فيما يلي قائمة غير شاملة بأنواع المجالات التي يمكن أن تكون تدابير حفظ فعالة أخرى محتملة في البحر الأبيض المتوسط:

- المناطق المحظورة على صيد الأسماك[11]، ولا سيما المناطق التي تستضيف أنواعا حرجة، والمناطق المقيدة بصفة دائمة من أجل تعزيز نتائج الحفظ في الأجل الطويل
- مناطق إغلاق عسكرية بحرية أو ساحلية، نظرا لأن بعضها يعد مناطق محظورة، ويمكن أن تكون لها نتائج جيدة في مجال الحفاظ على البيئة:[12]
- التراث الأثري والثقافي[13] (السفن الغارقة، حطام السفن الأثرية، الآثار القديمة تحت الماء، المدن، إلخ)
- المناطق الخاضعة لقيود النفط والغاز
- المناطق المدارة لأغراض الملاحة مثل المناطق البحرية البالغة الحساسية للمنظمة البحرية الدولية.

2. الاستراتيجية

19. وتعتبر المناطق المحمية حجر الزاوية لحفظ التنوع البيولوجي. يتزايد الاعتراف بالمناطق البحرية والساحلية المحمية باعتبارها واحدة من أكثر أدوات الإدارة والحفظ فعالية للمساعدة في التخفيف من الاتجاهات العالمية في تدهور النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وفقدان التنوع البيولوجي. بالإضافة إلى توفير مزايا التنوع البيولوجي وخدمة النظام الإيكولوجي، فإن المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق هي أيضًا أدوات حاسمة في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنياً من خلال حماية واستعادة رأس المال الطبيعي. وعلى الرغم من ذلك، فإن قيمها الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية الهائلة، فضلا عن دورها كحلول قائمة على الطبيعة، غالبا ما تكون غير مفهومة ولا تحظى بالتقدير الكافي.

20. إن اتفاقية التنوع البيولوجي هي أهم صك قانوني دولي يتناول المناطق المحمية. ويمثل العمل الجاري في إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020، في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، عصرا جديدا لحفظ التنوع البيولوجي، له أهداف وغايات جديدة. والهدف بالنسبة للمناطق المحمية (الهدف 2) هو تحديد هدف طموح لتحقيق ما يلي: "*بحلول عام 2030، بحماية وحفظ ما لا يقل عن 30 في المائة من مساحة الكوكب عن طريق نظم فعالة ومترابطة ترابطا جيدا للمناطق المحمية وغير ذلك من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق، مع التركيز على المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي*". من المسلم به أن كل بلد على حدة سيكون له أهدافه الخاصة لتغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس *المناطق*، ولكن تماشيا مع هذه الأهداف العالمية للمناطق المحمية، فإن هدف ما بعد عام 2020 للمناطق البحرية والساحلية المحمية المتوسطية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس *المناطق* عبر المنطقة ككل والذي يمكن تعديلها حسب تقدم مسودة إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 على النحو التالي:

> **بحلول عام 2030، سيتم حماية ما لا يقل عن 30 بالمائة من البحر الأبيض المتوسط والحفاظ عليه من خلال نظم مترابطة جيدًا وممثلة إيكولوجيًا وفعالة [14] للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق، مما يضمن توازنًا جغرافيًا مناسبًا، مع التركيز على مناطق ذات أهمية خاصة للتنوع البيولوجي.**

21. وبالإضافة إلى ذلك، وتماشيا مع توصيات الجماعة الإقليمية لحفظ البيئة البحرية (2 في المائة - منتدى عام 2016 للمناطق البحرية المعرضة للخطر في البحر الأبيض المتوسط، إعلان طنجة) والأهداف دون الإقليمية (10 في المائة - استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي) لتعزيز مستويات الحماية، تم تحديد هدف فرعي إقليمي آخر:

> **بحلول عام 2030، يتم زيادة عدد وتغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية ذات مستويات الحماية المعززة، مما يساهم في استعادة النظم الإيكولوجية البحرية**

[11] المنطقة المحظورة على مصائد الأسماك هي منطقة محددة جغرافيا تفرض فيها حظر أو تقييد مؤقت أو دائم على بعض أنشطة الصيد من أجل تحسين أنماط الاستغلال وحفظ أرصدة معينة فضلا عن الموائل والنظم الإيكولوجية لأعماق البحار

[12] قد تكون بعض المناطق مخصصة لاختبار الأسلحة ويمكن أن يكون لها تأثيرات على النظم البيئية.

[13] ملاحظة: قد يكون موقع هذه المناطق حساسًا للمشاركة العامة بسبب مخاطر النهب والاتجار غير المشروع.

[14] ويفهم أن النظم الفعالة تشمل العناصر الأربعة التي حددتها معايير القائمة الخضراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية: الحوكمة الرشيدة؛ التصميم والتخطيط السليمان وفعالية الإدارة وتحقيق نتائج الحفظ. https://iucngreenlist.org/

22. وبغية تحقيق هذه الأهداف الطموحة، تتطلب الأطراف المتعاقدة والمنطقة إجراءات تحولية على مدى العقد المقبل، مع زيادة دور تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس *المناطق*. وبذلك حددت هذه الاستراتيجية خمس ركائز استراتيجية رئيسية ضرورية لتحقيق هدف ما بعد عام 2020 للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المتوسطية. هؤلاء هم: الحوكمة، وتوسيع شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية، وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس *المناطق*، وفعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية، وإجراءات ودعم الحكومة وأصحاب المصلحة. ترتبط جميع الركائز ارتباطًا وثيقًا وهناك العديد من النواتج الشاملة. على سبيل المثال، فإنّ التمويل المستدام والتعاون المعزز بين القطاعات وشبكات المناطق البحرية والساحلية المحمية وأصحاب المصلحة والبلدان والمنطقة ضروريان للركائز الخمس. تتماشى هذه الاستراتيجية مع عدد من الاستراتيجيات والسياسات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية ذات الصلة (المرفق 1.)

23. وفي إطار كل ركيزة، حددت نتيجة استراتيجية واضحة، مع ما يقابلها من نواتج وإجراءات رئيسية مقترحة على كل من الأطراف المتعاقدة وعلى مستوى المنظمات الإقليمية والدولية. واعترافا بأن البلدان تمر بمراحل مختلفة فيما يتعلق بإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية الخاصة بها، فإنّ الإجراءات المقترحة تحت كل ناتج يقصد بها أن تكون إرشادية وليست إلزامية.

24. ويعرض هذا الفصل كل ركيزة استراتيجية على حدة ويوفر أساسا منطقيا وجيزا ولمحة عامة عن التركيز الرئيسي لكل ركيزة من هذه الركائز الخمس.

1.2 الركيزة الاستراتيجية 1: حوكمة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق

النتيجة الاستراتيجية 1:
تعتبر ترتيبات حوكمة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق شاملة وفعالة في تحقيق نتائج الحفظ وسبل العيش.

25. إن تعزيز الحوكمة والتعاون بين الجهات الفاعلة لإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية أمر ضروري لتحقيق أهداف عام 2030. تسمح الحوكمة الفعالة بوضع إطار جامع لإنشاء المناطق البحرية والساحلية المحمية والإدارة التي تتبعها. إن الحوكمة[15] متعددة الأوجه وهي تأخذ في الاعتبار كل من الهيئة أو المؤسسة التي لديها سلطة على المناطق البحرية والساحلية المحمية ومن يصدر القرارات إلى جانب كيفية اتخاذها. إنّ التشريعات المتعلقة بـالمناطق البحرية والساحلية المحمية قوية نسبياً عبر المنطقة، ومع ذلك فقد تم تحديد عدد من الثغرات. وتتمحور هذه الثغرات إلى حد كبير على إجراءات إنفاذ كل من التشريعات الوطنية واللوائح المحلية والسياسات المتداخلة أو المتضاربة عبر القطاعات المختلفة لإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية داخل هذه الأخيرة وخارجها، بالإضافة إلى التشريعات الضعيفة لتعزيز / دعم الإدارة التشاركية والمفوضة لهذه المناطق. كما أفادت عدة بلدان بالحاجة إلى الإصلاح المؤسسي وخصوصا لتجنب التداخل في الحالات التي تكون فيها سلطات مختلفة مسؤولة عن المناطق المحمية في البلد. ولذلك، هناك حاجة إلى ضمان وجود تشريعات وأطر مؤسسية ملائمة لإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية (الناتج 1-1) وإدماج المناطق البحرية والساحلية المحمية في أهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنياً للدول، وأن تشمل نماذج الحوكمة مشاركة أصحاب المصلحة على نحو منصف وفعال وذلك في إطار لأفضل الممارسات (الناتج 1-2).

26. ومن المسلم به أنه لا يمكن إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية بمعزل عن الآخرين، حيث من الضروري إشراك أصحاب المصلحة على جميع الأصعدة. وبالتالي هناك حاجة إلى إدماج المناطق البحرية والساحلية المحمية واعتمادها وإشراكها في إدارة الأقاليم المحيطة بها وتحسين التنسيق فيما بين القطاعات ومواءمة السياسات والإجراءات (الناتج 1-3). وفي الأخير، يجب الاقرار بأن القرارات يمكن أن تتغير استجابة للتغيرات في الظروف السياسية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي من المهم ضمان وجود مرونة في التخطيط وأطر الإدارة للتكيف مع هذه التغييرات (الناتج 1-4).

الجدول 2: النواتج الرئيسية والإجراءات المقترحة *للنتيجة 1*

الناتج 1-1 وتتيح الأطر القانونية والترتيبات المؤسسية للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق فرصاً للإدارة التشاركية.
الأطراف المتعاقدة
أ.1.1.1 - تقييم التشريعات والترتيبات المؤسسية الحالية ذات الصلة من أجل السماح بالإدارة التشاركية وتحديد أي ثغرات أو مجالات تحتاج إلى المراجعة، مع إيلاء اهتمام خاص بالأنظمة الوطنية والمحلية والآليات القائمة على المشاركة.
أ.2.1.1 تطوير أطر مناسبة للحوكمة من أجل دمج أهداف وسياسات استراتيجية المناطق البحرية والساحلية المحمية في سياسات القطاعات الأخرى
أ.3.1.1 - إحداث عملية يسهل الوصول إليها حسب الاقتضاء لتحديد وسماع وحل الشكاوى والنزاعات أو المظالم المتعلقة بحوكمة أو إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس أو معالجة ذلك من خلال العمليات القائمة بالفعل مثل دعاوى الاستئناف والمحاكم.
أ.4.1.1 تطوير استراتيجيات وطنية لنظام المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق على أن تكون قائمة بذاتها أو كجزء من الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة مع تحديد أطر المراقبة بوضوح من أجل توسيع النظام وإدارته.
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.5.1.1 - تقديم مساعدة تتلاءم واحتياجات الأطراف المتعاقدة لتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية المناسبة حسب الاقتضاء.
أ.6.1.1 - دعم تطوير وتنفيذ استراتيجيات نظم المناطق البحرية والساحلية المحمية الوطنية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس على أن يشمل ذلك عند الاقتضاء نظم المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق العابرة للحدود ودون الإقليمية بالإضافة إلى خطط العمل.
الناتج 2.1. ترتيبات حوكمة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق شاملة ومنصفة.
الأطراف المتعاقدة
أ.1.2.1 - تكيّف هياكل وآليات حوكمة المناطق البحرية والساحلية المحمية لتزويد المجتمع المدني وأصحاب المصلحة وأصحاب الحقوق بفرص مناسبة للمشاركة في تخطيط الإدارة وعمليات صنع القرار والإجراءات.

[15] الحوكمة هي "التفاعلات بين الهياكل والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة والمسؤوليات وكيفية اتخاذ القرارات وكيف تكون للمواطنين أو غيرهم من أصحاب المصلحة كلمة" (Borrini-Feyerabend et al. 2013)

أ.2.2.1 - وعند الاقتضاء، تنشئ لجنة وطنية للمناطق البحرية والساحلية المحمية والمحافظة على البيئة البحرية تضم أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين بما في ذلك القطاع الخاص.
أ.3.2.1 - تُعزّز ترتيبات الحوكمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين داخل وحول المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق.
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.4.2.1 - تُقدّم دراسات حالة ومبادئ توجيهية لأفضل الممارسات بشأن الإدارة المشتركة وترتيبات الحوكمة التشاركية ودعم إرسائها والارتقاء بها.
أ.5.2.1 - تعزز الشرط المسبق للإدارة المشتركة كمعيار أهلية لمؤسسات تمويل المناطق البحرية والساحلية المحمية الإقليمية والوطنية.
أ.6.2.1 - تُعزّز فرص بناء قدرات أصحاب المصلحة في مجال الإدارة المشتركة على الصعيدين الوطني والمحلي.
الناتج 1. 3: تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والعابر للحدود والتعاون بين القطاعات بخصوص إنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق.
الأطراف المتعاقدة
أ.1.3.1 - تحدث منصات متعددة القطاعات لتحسين التنسيق والتخطيط المتكامل للحيز البحري وكذا تعزيز الحوار بين المناطق البحرية والساحلية المحمية والقطاعات الأخرى.
أ.2.3.1 - تُعزّز التعاون العابر للحدود لتحديد مناطق الحفظ الجديدة ذات الأولوية ولإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية.
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.3.3.1 - تسهيل التعاون الإقليمي والتعاون العابر للحدود.
أ.4.3.1 - دعم تبادل الخبرات والممارسات المثلى بين دول البحر الأبيض المتوسط.
أ.5.3.1 - تقوية ودعم الشبكات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية الحالية لمديري المناطق البحرية والساحلية المحمية وأصحاب المصلحة الآخرين.
أ.6.3.1 - تسهيل التبادلات بين النماذج المماثلة من المناطق البحرية والساحلية المحمية على غرار البرنامج السابق لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة المسمى "برنامج توأمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط"، وبناء القدرات لإنشاء المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق وإدارتها عبر البلدان.
الناتج 4.1: تم تعزيز أطر التخطيط والإدارة التكييفية للمناطق البحرية والساحلية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق بشكل يسمح بتوقع التغيرات الممكنة في صنع القرار والاستفادة منها والاستجابة لها.
الأطراف المتعاقدة
أ.1.4.1 تضمن مرونة واستجابة الأطر المؤسسية للحوكمة والإدارة والتمويل
أ.2.4.1 - ترفع الوعي وتُرَقي استخدام المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق كمواقع مرجعية لبرنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة ضمن عملية نهج النظام الإيكولوجي لاتفاقية برشلونة.
أ.3.4.1 تضمن وجود آليات مناسبة لتلقي المعلومات المستقاة من أصحاب المصلحة المتعددين بهدف إدماج نتائج الرصد السليمة علميا وأي تغيّرات في الظروف السياسية والاجتماعية والبيئية في الخطط والإجراءات الإدارية للمناطق البحرية والساحلية المحمية
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.4.4.1 - تتابع التقدم الذي تحرزه المفاوضات حول التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وضمان إدماج تنفيذه في السياق المتوسطي
أ.5.4.1 - تدعم استجابة الأطراف المتعاقدة للكوارث والطوارئ على غرار الأخطار الطبيعية والكوارث الناتجة عن سلوك البشر والأوبئة المستقبلية من خلال تبادل الخبرات والموارد البشرية والموارد الأخرى عبر نظم المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق حسب الضرورة.

2.2. الركيزة الاستراتيجية 2: توسيع شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية.

النتيجة الاستراتيجية 2:
ازدادت تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية من خلال توسيع نطاق نظم هذه المناطق لتكون مصممة على نحو سليم ومناسبة إيكولوجيا وذات ترابط وثيق.

27. تبلغ حاليا نسبة تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية في البحر الأبيض المتوسط 8.3 %. بيد أن هذا الرقم وحده لا يبيّن التوزيع غير المتساوي للمناطق البحرية والساحلية المحمية في جميع أنحاء المنطقة. يوجد على نحو غير متناسب عدد أكبر من المناطق البحرية والساحلية المحمية في المنطقة دون الاقليمية لغرب البحر الأبيض المتوسط مقارنة بالمناطق دون الاقليمية الأخرى. كما أن عدد المناطق البحرية والساحلية المحمية أكبر بكثير في مياه بلدان شمال المتوسط مقارنة ببلدان جنوبه وشرقه،

وتكون غالبية المناطق البحرية والساحلية المحمية في المياه الضحلة القريبة من الساحل. ومن الواضح أن تقدم الأطراف المتعاقدة نحو بلوغ الهدف المحدد بنسبة 30 % مرهون باتباع نهج أكثر استراتيجية لإنشاء المناطق البحرية والساحلية المحمية بحيث يكون هناك تمثيل متساوي لها عبر المناطق دون الاقليمية والنظم الإيكولوجية في البحر الأبيض المتوسط.

28. تتمثل الخطوة الأولى في تطبيق نهج أكثر استراتيجية في إنشاء المناطق البحرية والساحلية المحمية في ضمان تحديد المناطق المهمة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي ومستوى حمايتها المخطط لها بوضوح عبر المنطقة (الناتج 2.1)، وأن الأطراف المتعاقدة ذات تغطية منخفضة للمناطق البحرية والساحلية المحمية، مثل بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، تتلقى الدعم من اجل إنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية مصممة بشكل سليم عبر هذه المجالات ذات الأولوية (الناتج 2-2). كما أن المناطق البحرية والساحلية المحمية ممثلة بشكل ضعيف في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولا سيما مع استمرار ظهور التهديدات في هذه المياه المفتوحة، هناك حاجة ملحة لإنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية مصممة بشكل سليم في هذه المناطق (الناتج 2-3). بناءً على نص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[16]، وهي صك دولي ملزم قانونًا بموجب الاتفاقية لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والتي تتضمن تدابير مثل أدوات الإدارة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، يجري إعدادها الآن[17]. من المتوقع أن توفر هذه المبادرة إطارًا أكثر وضوحًا لإنشاء وإدارة المحميات البحرية في مناطق خارج المناطق الاقتصادية الخالصة في المستقبل وستضمن هذه الاستراتيجية التآزر مع النص المفصل بمجرد الانتهاء.

29. إن المناطق البحرية والساحلية المحمية مع مستويات الحماية المعززة، بما في ذلك مناطق حظر الصيد أو عدم الصيد، هي أيضا ممثلة تمثيلا ناقصا للغاية عبر نظام المناطق البحرية والساحلية المحمية للبحر الأبيض المتوسط، حيث يعتبر 0.06٪ فقط من البحر المتوسط محمية بشكل صارم. تماشيا مع توصيات الخبراء الإقليميين وشبه الإقليميين والتزاماتهم، فإن الناتج 4.2 يحدد الحاجة إلى زيادة النسبة المئوية للمناطق البحرية والساحلية المحمية مع مستويات حماية معززة، بما في ذلك مناطق حظر الاستحواذ وغيرها من تدابير الحماية المعززة، عبر البحر الأبيض المتوسط.

الجدول 3: *النواتج الرئيسية والإجراءات المقترحة للنتيجة 2*

الناتج 1.2: تحديد المجالات ذات الأهمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي
الأطراف المتعاقدة
أ.1.1.2 تقديم الدعم الكافي لتحديد المجالات ذات الأهمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي وتبادل المعلومات من خلال المنصات الإقليمية لا سيما للنظم الإيكولوجية غير الممثلة مثل أعالي البحار وأعماق البحار
أ.2.1.2 بناءً على تحليل الثغرات، تحديد المناطق التي تتطلب الحفظ وتحديد أولوياتها إلى جانب مستوى الحماية المتوقع.
أ.3.1.2 التعاون مع البلدان المجاورة لتعزيز البحوث المنسقة المشتركة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية ولتحديد المناطق البحرية والساحلية المحمية المحتملة بناءً على بروتوكولات المراقبة المنسقة
أ.4.1.2 وضع خطة لإنشاء نظام وطني متماسك إيكولوجياً مع أولويات واضحة ومستويات حماية وأطر زمنية للمناطق البحرية والساحلية المحمية، استناداً إلى القيم الطبيعية والثقافية والمناظر الطبيعية ذات الأولوية، وخدمات النظام البيئي المرتبطة بها
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.5.1.2 تقديم الدعم العلمي واللوجستي والمالي لتحديد المجالات المهمة بناءً على احتياجات البلدان
أ.6.1.2 دعم إنشاء منصات اجتماعات / حوار أصحاب المصلحة للمناطق البحرية والساحلية المحمية المقترحة للحصول على مستويات مناسبة من المشاركة والمشاركة من البداية
الناتج 2.2: توزيع متوازن لنظم المناطق البحرية والساحلية المحمية عبر البحر الأبيض المتوسط
الأطراف المتعاقدة
أ.1.2.2 الأطراف المتعاقدة ذات نظم المناطق البحرية والساحلية المحمية المتقدمة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة في تصميم النظام
أ.2.2.2 تُصمّم وتُنشئ نظام المناطق البحرية والساحلية المحمية ذو اتصال جيد ومصمم بشكل سليم وفعال يغطي جميع مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، الساحلية والبحرية، بناءً على أفضل المعارف المتاحة وضمان المشاركة المناسبة من المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.3.2.2 تُقدّم الدعم التقني والمالي ذي الأولوية وزيادة الوعي للأطراف المتعاقدة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط لتصميم وإنشاء نظم مترابطة ومصممة بشكل سليم وفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية
الناتج 2.3: زيادة تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية
الأطراف المتعاقدة
أ.1.3.2 تُعزّز التعاون بين الدول المتجاورة في المناطق التي لم يتم الاتفاق على الحدود البحرية فيها بعد، والاستفادة من أدوات الإدارة على أساس المناطق، حسب الاقتضاء

[16] لا ينبغي تفسير الإشارة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أنها تغيير في الموقف القانوني للدول التي ليست طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما لا يمكن تفسيرها على أنها تفرض أي التزام ملزم قانونًا على الدول غير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

[17] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 292/69 والقرار 249/72

المنظمات الإقليمية/الدولية
أ2.3.2. تُشجّع الدول على التعاون في إنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية عبر الحدود لضمان تمثيل النظم البيئية خارج حدود ولايتها الوطنية، على النحو الذي تسترشد به عملية حماية التنوع البيولوجي الواقع خارج نطاق الولاية الوطنية
أ3.3.2. مساعدة ودعم الأطراف المتعاقدة في تحديد المناطق البحرية والساحلية المحمية المحتملة العابرة للحدود وإنشاء منصة لبدء الحوار وتسهيله
الناتج 2.4: تزايد عدد المناطق البحرية والساحلية المحمية وكذلك تغطيتها بمستويات حماية معززة
الأطراف المتعاقدة
أ1.4.2. إنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية جديدة بمستويات حماية محسنة ومراجعة الحالية منها، مما يؤدي إلى مستويات حماية معززة، وتسهيل إعادة تقسيمها، وزيادة تدابير الحماية بما يتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي 2030 حيثما ينطبق ذلك
أ2.4.2. توثيق تجارب وتأثيرات المناطق البحرية والساحلية المحمية بما في ذلك مناطق الحظر
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ3.4.2. توفير الدعم العلمي واللوجستي والمالي، وبناء القدرات وتعزيز مشاركة الخبرات لإنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية جديدة مع مستويات حماية محسّنة، بما في ذلك مناطق حظر الاستحواذ
أ4.4.2. توفير أدوات لرصد وتوثيق وإبلاغ تأثيرات المناطق البحرية والساحلية المحمية مع مستويات حماية محسنة

3.2. الركيزة الاستراتيجية 3: تدابير حفظ فعالة أخرى قائمة على أساس المناطق

النتيجة الاستراتيجية 3:
يتم تحديد تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط، والاعتراف بها والإبلاغ عنها فيما يتعلق بالأهداف العالمية والإقليمية لما بعد عام 2020

30. ستكون تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق أداة حاسمة لمساعدة الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة على تحقيق أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. تلعب اتفاقية برشلونة دورًا مهمًا في تسهيل تحديد والاعتراف والإبلاغ عن تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق، ولكن إدارتها ومراقبتها تندرج عمومًا ضمن قطاعات أخرى وضمن صلاحيات منظمات إقليمية أخرى. لذلك، في إطار هذه الركيزة الاستراتيجية، تتمحور النواتج والأنشطة حول دعم الأطراف المتعاقدة لتحديد والاعتراف والإبلاغ عن تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق في المناطق الواقعة داخل وخارج ولايتها القضائية.

31. على الرغم من عدم وجود تدابير حفظ فعالة قائمة على أساس المناطق البحرية معترف بها حاليًا في المنطقة، فقد كانت هناك بعض الخبرة بين الأطراف المتعاقدة في الاعتراف بتدابير حفظ فعالة قائمة على أساس المناطق أرضية. حيث تمثل فرصة للتعلم ولتكيفها مع السياق البحري. وبالتالي ستركز الأنشطة في إطار هذه الركيزة على دعم الأطراف المتعاقدة في فهم معايير تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق وضمان اتباع مناهج مناسبة ومتناسقة لتطبيقها واختيار المواقع وفقًا لهذه المعايير (الناتج 3.1). سيتم توفير المزيد من التوجيه والدعم للاعتراف بتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق المحتملة والمرشحة وتقديم التقارير إلى قواعد البيانات الإقليمية والعالمية ذات الصلة (الناتج 3.2)

32. توفر تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق فرصة للتعرف على جهود ومساهمات القطاعات الأخرى في حفظ التنوع البيولوجي. قد تستضيف بعض تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق خدمات التنوع البيولوجي والنظم البيئية الهامة التي من شأنها أن تستفيد من تدابير إضافية قائمة على المناطق لزيادة نتائجها بالنسبة للتنوع البيولوجي، وبالتالي ينبغي إعطاؤها الأولوية في التخطيط المكاني البحري عبر القطاعات[18] (الناتج 3.3) حتى يمكن إنشاء تدابير حفظ فعالة قائمة على أساس المناطق جديدة (الناتج 4.3). هذا وثيق الصلة بتحقيق الهدف 1 من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي الحالي ولكن أيضًا لتحقيق الالتزامات والمبادرات المختلفة بشأن التخطيط المكاني البحري بموجب اتفاقية برشلونة.

الجدول 4: *النواتج الرئيسية والإجراءات المقترحة للنتيجة 3*

الناتج 3.1: تعزيز وعي الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة بتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق وتقديم الارشادات الرامية إلى تطبيق معايير تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق.
الأطراف المتعاقدة
أ1.1.3. – زيادة الوعي بتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق في أوساط أصحاب المصلحة عبر القطاعات المتعددة وترقية فهم معايير اتفاقية التنوع البيولوجي[19] من أجل تحديدها

[18] شعبة العلاقات مع الدول الأعضاء هي "عملية عامة لتحليل وتخصيص التوزيع المكاني والزماني للأنشطة البشرية في المناطق البحرية لتحقيق البيئة والاقتصادية والاجتماعية الأهداف التي يتم تحديدها عادةً من خلال عملية سياسية " (إيهلير ودوفير،2009)
قرار مؤتمر الأطراف حول اتفاقية التنوع البيولوجي 8/14

أ.2.1.3 -وعند الاقتضاء، يتعين إنشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين واستخدام أدوات الفحص ذات الصلة لتحديد تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق.
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.3.1.3 – زيادة نسبة الوعي لدى الأطراف المتعاقدة والقطاعات المهمة بتحديد تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق واعتمادها والتبليغ بشأنها.
أ.4.1.3 – تعزيز التواصل والوعي لدى الأطراف المتعاقدة والقطاعات بتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق ودورها في الحفاظ على التنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة.
أ.5.1.3 – تسهيل وبدء حوار بين القطاعات والإقليمية وتبادل الخبرات حول تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق.
أ.6.1.3 - وضع إرشادات قطاعية وغيرها مثل الأدوات والنماذج لتطبيق المعايير الخاصة بتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق ووضع عمليات لتحديد هذه التدابير (تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق).
أ.7.1.3 – توفير التكوين بشأن تحديد تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق وتطبيق معاييرها.
الناتج 3.2: تم تحديد واعتماد تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق والتبليغ بشأنها لدى قاعدة البيانات الإقليمية والدولية من طرف الأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية.
الأطراف المتعاقدة
أ.1.2.3 – العمل مع القطاعات والسلطات الإدارية ذات الصلة بشأن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى المحتملة القائمة على أساس *المناطق* والمحددة من أجل تشجيع وإطلاق عمليات التقييم الكامل لتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة المحتملة على أساس المناطق مقارنة بمعايير اتفاقية التنوع البيولوجي.
أ.2.2.3 -تمكين عمليات تقييم تدابير الحفظ الفعالة الأخرى المحتملة القائمة على أساس المناطق (المحددة في الناتج 1.3) مقارنة بمعايير اتفاقية التنوع البيولوجي وذلك من خلال عملية يقوم بها أصحاب المصلحة المتعددين واتباع الإرشادات المناسبة لذلك و التعرف على تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق التي تتوافق مع معايير اتفاقية التنوع البيولوجي مما يضمن الموافقة من قبل السلطات الحاكمة في تلك المناطق.
أ.3.2.3 – تبليغ تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق إلى قاعدة بيانات المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق وضمان التحيين المنتظم للبيانات الخاصة بتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق حيث يتم تحديد التدابير الجديدة وتقديم البيانات ذات الصلة من أجل تحرير تقارير عرض حال بشأنها كجزء من الابلاغ المنتظم للبيانات.
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.4.2.3 – مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى تحديد واعتماد تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق وتبليغ البيانات بشأنها.
أ.5.2.3 – توثيق وتحليل الخبرات المكتسبة والتحديات التي تواجهها دول حوض المتوسط عند تطبيق معايير تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق على المناطق البحرية والساحلية.
أ.6.2.3 – وجوب قيام المنظمات الإقليمية المعنية بتقييم تدابير الحفظ الفعالة الأخرى المحتملة القائمة على أساس المناطق في إطار ولايتها والاعتراف بالمناطق التي تتوافق مع معايير اتفاقية التنوع البيولوجي باعتبارها تدابير حفظ فعالة أخرى قائمة على المناطق، وبناءً على ذلك، تبليغ بياناتها إلى قاعدة بيانات المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط وقاعدة البيانات العالمية الخاصة بتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق.
الناتج 3.3: تعزيز فعالية تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق التي تم تحديدها على أن يتم ذلك من خلال إعطاء الأولوية لتخطيط الحيز البحري عبر القطاعات.
الأطراف المتعاقدة
أ.1.3.3 – إنشاء أو تطوير تخطيط الحيز البحري (MSP)
أ.2.3.3 -إعطاء الأولوية لتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق (بالإضافة إلى المناطق البحرية والساحلية المحمية) في عملية تخطيط الحيز البحري وتشجيع الحوار عبر القطاعات لتعزيز نتائجها في مجال التنوع البيولوجي.
أ.3.3.3 -تشجيع السلطات التي تتولى إدارة تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق على وضع أهداف خاصة لحفظ التنوع البيولوجي في إدارة هذه التدابير، وذلك حسب الاقتضاء.
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.4.3.3 – دعم الأطراف المتعاقدة في إتمامها لعمليات تخطيط الحيز البحري
أ.5.3.3 – تشجيع ومساعدة الأطراف المتعاقدة على تحديد التهديدات المحتملة لتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق والتي يكون مصدرها قطاعات أخرى.
أ.6.3.3 – تسهيل الحوار مع القطاعات الأخرى بهدف رفع مستوى حماية تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق التي تم تحديدها.
أ.7.3.3 – تطوير الممارسات المثلى ومشاركة الدروس المستفادة / وقصص النجاح المتعلقة بدمج تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق والمناطق البحرية والساحلية المحمية في تمارين تخطيط الحيز البحري.
الناتج 3.4: وضع تدابير حفظ فعالة أخرى قائمة على المناطق جديدة وتوسيع التدابير المعترف بها.
الأطراف المتعاقدة

أ.1.4.3 - العمل مع القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة والسلطات التي تتولى إدارة تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق والتي استوفت التقييم الكامل جزئيًا لتعزيز حوكمة و/أو إدارة و/أو مراقبة المناطق حتى تتوافق بشكل كامل مع معايير تدابير الحفظ الفعالة الأخرى المحتملة القائمة على أساس المناطق ومن ثمة اعتمادها.
أ.2.4.3 – العمل مع القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل وضع تدابير حفظ فعالة وأخرى جديدة قائمة على أساس المناطق أو توسيع مناطق تتضمن هذه التدابير مع ضمان توافقها مع معايير اتفاقية التنوع البيولوجي.
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.3.4.3 – تطوير توجيهات تتعلق بتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق التي سيتم في المستقبل تعيينها واعتمادها والتبليغ بشأنها.
أ.4.4.3 – القيام بالتحليلات وتقديم التوصيات للأطراف المتعاقدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بخصوص الاحتياجات لتدابير حفظ فعالة أخرى جديدة قائمة على المناطق.

4.2. الركيزة الاستراتيجية 4: فعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية

النتيجة الاستراتيجية 4:
تتم إدارة المناطق البحرية و الساحلية المحمية بفاعلية وتحقيق نتائج الحفظ الخاصة بها بنجاح

33. تتجاوز أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 مجرد زيادة تغطية المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق، فهي تتطلب علاوة على ذلك أن تتم إدارة نظم المناطق المحمية بشكل فعال. يوجد حاليًا في البحر الأبيض المتوسط عدد من المناطق البحرية والساحلية المحمية التي تفتقر إلى خطط الإدارة، والعديد من تلك التي لديها خطط لا يتم تنفيذها بشكل فعال، هذا إن وجدت في الأساس. من الضروري تطوير خطط الإدارة بالمشاركة مع أصحاب المصلحة، فهذه الخطط أداة مهمة في تقديم إرشادات واضحة لمديري المناطق البحرية والساحلية المحمية وكذلك للمستغلين لها على حد سواء. هناك حاجة واضحة لدعم تطوير خطط إدارة عملية وفعالة من حيث التكلفة للمناطق البحرية والساحلية المحمية في المنطقة (الناتج 1.4). لن تزيد الخطة المستقلة من فعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية وذلك على الرغم من كونها خطوة أولى أساسية. وبمجرد وضع هذه الخطط، يجب تنفيذها بطريقة فعالة وأكثر كفاءة من حيث التكلفة. تم التوصل إلى أن الحواجز الرئيسية أمام تنفيذ خطة الإدارة الفعالة تتمثل في نقص الموارد المالية الكافية والمستدامة ونقص القدرات المؤسسية والموظفين في جميع البلدان. إذا كان الهدف وإنشاء المناطق البحرية والساحلية المحمية وإدارتها بشكل فعال على المدى الطويل، فإن ذلك يتطلب تمويلا كافيا ومستداما (الناتج 4.2). علاوة على ذلك، فإن العديد من المناطق البحرية والساحلية المحمية في البحر المتوسط لا تتوفر على أعداد وقدرات كافية من الموظفين. إذا تم توفير الموظفين على مستوى المناطق البحرية والساحلية المحمية، سيكون من الضروري ضمان عمليات دورية لتطوير القدرات وتوفير برامج تدريبية. غير أنه يجب مراجعة الحاجيات المتعلقة بالقدرات والتدريب بخصوص المناطق البحرية والساحلية المحمية موازاة مع دعم برامج تطوير القدرات الإقليمية (الناتج 3.4).

34. ومن الأنشطة المحورية لخفض التهديدات وتعزيز فعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية نجد ضمان الانفاذ الفعال لقواعد ولوائح المناطق البحرية والساحلية المحمية وترقية الامتثال لدى مستعملي المناطق البحرية والساحلية المحمية (الناتج 4.4). سيتطلب تعزيز الانفاذ عبر المناطق البحرية والساحلية المحمية وجود بنى تحتية ومعدات ملائمة مع تحديد الأدوار بشكل واضح والموافقة عليها وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بالنسبة لكافة الوكالات المكلفة بتنفيذ لوائح المناطق البحرية والساحلية المحمية. ولما كان الانفاذ يتطلب دعم وكالات انفاذ خارجية، سيكون ضمان إدراك هذه الأخيرة إدراكا تاما للوائح المناطق البحرية والساحلية المحمية مع توفير الارشادات الخاصة بإجراءات الانفاذ عمليات أساسية ضمن هذا الناتج.

35. وفي الأخير، يعد القيام بدوريات روتينية ومنتظمة ومراقبة الأنشطة غير المشروعة ومدى صحة النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي ومنافعها الاجتماعية والاقتصادية أمرًا بالغ الأهمية لدعم جهود الإدارة التكيفية وبالتالي الإدارة الفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية. سوف يساعد دعم ومواءمة التنوع البيولوجي والنظم الاجتماعية-الاقتصادية، وطرق رصد التهديدات على سد ثغرات المعلومات المتعلقة بوضع التنوع البيولوجي والتهديد، وتوفير المعلومات اللازمة لإجراء تقييمات لفعالية الإدارة (الناتج 5.4). من الضروري ضمان التعامل الكافي مع البيانات وإدارتها وتحليلها وتفسيرها، وإعادة إيصال البيانات إلى الإدارة من أجل تعزيز الإدارة الفعالة للمناطق البحرية والساحلية المحمية وأنظمتها في جميع أنحاء المنطقة.

الجدول 5: *النواتج الرئيسية والإجراءات المقترحة للنتيجة 4*

الناتج 4.1: جميع المناطق البحرية والساحلية المحمية لديها خطط إدارة تكيفية تم تبنيها وتنفيذها بفاعلية ومراجعتها بشكل دوري
الأطراف المتعاقدة
أ.1.4.4 - تحديد المناطق البحرية والساحلية المحمية التي تفتقر إلى خطط الإدارة والتأكد من أن جميع المناطق البحرية والساحلية المحمية تطور تدابير صيانة وإدارة متكاملة تشمل تحديات الحفاظ على المناطق البحرية والساحلية المحمية خارج

حدودها، وإجراءات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وخطة تقسيم المناطق، والتدابير الخاصة بالموقع لجميع الأنشطة البحرية
أ2.1.4. - التأكد من وجود متطلب إلزامي لجميع المناطق البحرية والساحلية المحمية لكي يكون لديها خطة إدارة تطور بالمشاركة مع أصحاب المصلحة (الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والمستخدمون والقطاعات والوزارات الأخرى)
أ3.1.4. - مراجعة وتنقيح وتكييف خطط وإجراءات إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية بشكل دوري والتأكد من تنفيذ الخطط بشكل فعال ومراقبتها وإنفاذها
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ4.1.4. - وضع مبادئ توجيهية لأدوات التخطيط الإداري التشاركي والمكونات الرئيسية لإدراجها في خطط الإدارة ودعم تطويرها من خلال تقديم منح صغيرة وبناء القدرات لتخطيط الإدارة
أ5.1.4. - تقوية شبكات مديري المناطق البحرية والساحلية المحمية على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لتسهيل تبادل الخبرات والمعرفة فيما يتعلق بوضع خطة الإدارة واعتمادها
أ6.1.4. - تشجيع أدوات التمويل الوطنية والإقليمية لتشمل وجود خطة إدارة للوصول إلى التمويل
الناتج 4.2: حشد الموارد الكافية والمستدامة لإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية في البحر المتوسط
الأطراف المتعاقدة
أ1.2.4. - بناء القدرات وتطوير خطط تمويل مستدامة للمناطق البحرية والساحلية المحمية والنظم الوطنية للمناطق البحرية والساحلية المحمية، وعند الاقتضاء وضع خطط تمويل
أ2.2.4. - تنويع فرص إدرار الدخل بواسطة المناطق البحرية والساحلية المحمية لتتجاوز السياحة لضمان قدر أكبر من المرونة في مواجهة الآثار المالية للأوبئة المستقبلية والمخاطر التي من صنع الإنسان والأخطار الطبيعية
أ3.2.4. - إنشاء آليات تمويل وطنية بيئية/للمناطق البحرية والساحلية المحمية (بما في ذلك الصناديق الاستئمانية) لزيادة تخصيص الأموال للمناطق البحرية والساحلية المحمية من الصناديق الاستئمانية الوطنية.
أ4.2.4. - إنشاء آليات تعويض[20] لإنشاء المناطق البحرية والساحلية المحمية بما في ذلك صيانة المناطق البحرية والساحلية المحمية
أ5.2.4. - تضمين قيم المناطق البحرية والساحلية المحمية في محاسبة رأس المال الطبيعي وزيادة تمويل استثمارات المناطق البحرية والساحلية المحمية كجزء من خطط الإنعاش الوطنية، إن أمكن
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ6.2.4. - دعم وتعزيز صندوق الاستئمان المتوسطي (The MedFund) والصناديق الاستئمانية الوطنية للمناطق البحرية والساحلية المحمية لدى الجهات المانحة
أ7.2.4. - تحديد الفرص المتاحة لآليات تمويل المناطق البحرية والساحلية المحمية الإقليمية والوطنية (مثل الكربون الأزرق والسندات الزرقاء وما إلى ذلك) بما في ذلك في حالات الطوارئ
أ8.2.4. - تقديم التوجيه للأطراف المتعاقدة وبناء القدرات لدى مديري المناطق البحرية والساحلية المحمية من أجل آليات تمويل متنوعة ومستدامة
الناتج 4.3: تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية لإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية
الأطراف المتعاقدة
أ1.3.4. - إجراء تقييمات لاحتياجات تنمية القدرات وتنفيذ برامج تنمية القدرات لموظفي المناطق البحرية والساحلية المحمية والهيئات الإدارية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بالمناطق البحرية والساحلية المحمية
أ2.3.4. - دعم إنشاء وتشغيل شبكات وطنية لمديري المناطق البحرية والساحلية المحمية لتعزيز تبادل الخبرات
أ3.3.4. - تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وإشراكهم خاصة في منع النزاعات وحلها
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ4.3.4. - دعم برامج تنمية القدرات لتلبية احتياجات تدريب موظفي المناطق البحرية والساحلية المحمية عبر المنطقة ودعم وتقوية برامج التدريب المشتركة من المنظمات الإقليمية المختلفة لاستهداف مديري المناطق البحرية والساحلية المحمية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة
أ5.3.4. - دعم وإعطاء الأولوية لشبكات مديري المناطق البحرية والساحلية المحمية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، ومبادرات بناء القدرات، وتبادل الخبرات وبرامج التبادل، ولا سيما بين بلدان شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط
الناتج 4.4: تعزيز المراقبة والإنفاذ في المناطق البحرية والساحلية المحمية وضمان امتثال المستخدم لها
الأطراف المتعاقدة
أ1.4.4. - تحديد وتجريب أساليب مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة للمراقبة والإنفاذ، بما في ذلك من خلال المشاركة مع القطاع الخاص والأكاديميين والجامعات وما إلى ذلك، لتحديد التقنيات الناشئة المحتملة (على سبيل المثال الطائرات بدون طيار ونظام رصد السفن لتتبع حركة القوارب)
أ2.4.4. - تحديد وتلبية احتياجات الموظفين والبنية التحتية والمعدات من أجل المراقبة الفعالة والإنفاذ
أ3.4.4. - تعزيز التعاون وإنشاء لجان إنفاذ مشتركة بين الوكالات عند الاقتضاء لبناء الوعي والقدرات في تطبيق قواعد ولوائح المناطق البحرية والساحلية المحمية، فضلاً عن التطوير المشترك لإجراءات الإنفاذ بشكل واضح.

[20] التعويضات هي نتائج صيانة قابلة للقياس مصممة للتعويض عن الآثار السلبية والتي لا يمكن تجنبها للمشاريع، بالإضافة إلى تدابير الوقاية والتخفيف التي تم تنفيذها بالفعل(https://www.iucn.org/resources/issues-briefs/biodiversity-offsets)

أ.4.4.4 - زيادة الوعي لتحسين المعرفة بالتشريعات البيئية ولوائح المناطق البحرية والساحلية المحمية على المستويين المحلي والوطني، وإشراك مستخدمي الموارد في عملية صنع القرار لزيادة الامتثال
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.5.4.4 - تعزيز ودعم التعاون الإقليمي والخبرة ومشاركة البيانات بين الأطراف المتعاقدة والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى (مثل شبكات المدعين البيئيين) من أجل المراقبة والإنفاذ الفعالين
أ.6.4.4 - تقديم الدعم التقني والمالي للأطراف المتعاقدة من أجل المراقبة الفعالة وإنفاذ قواعد ولوائح المناطق البحرية والساحلية المحمية
أ.7.4.4 - تقديم معلومات عن التقنيات الجديدة والناشئة والفعالة من حيث التكلفة وتطبيقاتها للمراقبة
الناتج 4.5: تعزيز رصد نتائج الحفظ وتقييم فعالية الإدارة عبر نظام المناطق البحرية والساحلية المحمية
الأطراف المتعاقدة
أ.1.5.4 - إنشاء برامج مراقبة وتحديد مجموعة من مقاييس الأداء وحدود تقييم نتائج الحفظ للمناطق البحرية والساحلية المحمية وأنظمتها، بما في ذلك مستويات حفظ قيم المناطق البحرية والساحلية المحمية، ومستوى وشدة التهديدات، وتحقيق أهداف الإدارة وغاياتها
أ.2.5.4 - اعتماد معايير وإجراء تقييمات منتظمة لفعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية
أ.3.5.4 - ضمان أن تكون طرق جمع البيانات صديقة للبيئة ومستدامة ومجدية من حيث التكلفة والقدرات وموثوقة وقابلة للتكيف
أ.4.5.4 بناء شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمبادرات العلمية للمواطنين، لتلبية احتياجات كل من المراقبة وتقييم فعالية الإدارة والبحث عن الفرص لزيادة مشاركة أصحاب المصلحة في هذه الأنشطة
أ.5.5.4 - إنشاء نظم معلومات وقواعد بيانات وطنية وضمان مشاركة البيانات واستمراريتها
أ.6.5.4 - تحديد التقنيات الناشئة المحتملة التي يمكن تجريبها واستخدامها لمساعدة رصد المناطق البحرية والساحلية المحمية
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ.7.5.4 - دعم مساهمات المناطق البحرية والساحلية المحمية في برنامج الرصد والتقييم المندمجين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة ضمن عملية نهج النظام الإيكولوجي لاتفاقية برشلونة
أ.8.5.4 - تحديد فجوات المعلومات ذات الأولوية للمنطقة ككل والترويج لها على نطاق واسع عبر المؤسسات الأكاديمية
أ.9.5.4 - تحديد مؤشرات إقليمية متناسقة للتنوع البيولوجي والنواحي الاجتماعية والاقتصادية والتهديدات للمناطق البحرية والساحلية المحمية وإنشاء مستودع بيانات.
أ.10.5.4 - تقوية ودعم التعاون الإقليمي للرصد ومشاركة البيانات بين الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة الآخرين والمؤسسات ذات الصلة بالمناطق البحرية والساحلية المحمية
أ.11.5.4 - توفير معلومات عن التقنيات الناشئة وتطبيقاتها للمراقبة للأطراف المتعاقدة
أ.12.5.4 -تقديم التوجيه وتنفيذ نهج إقليمي لتقييم فعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على اساس المناطق
أ.13.5.4 - تسهيل بناء القدرات لدى الأطراف المتعاقدة لتنفيذ تقييمات فعالية إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

5.2 الركيزة الاستراتيجية 5: عمل ودعم الحكومة وأصحاب المصلحة

النتيجة الاستراتيجية 5:
حشد الإجراءات والدعم للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على أساس المناطق

36. الهدف الرئيسي من هذه النتيجة هوالشروع في تغيير السلوك عبر القطاعات المختلفة، والابتعاد عن العمل كالمعتاد وتقييم للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق كعناصر أساسية لتحقيق جداول الأعمال الوطنية. الناتج 1.5 يهدف بالتالي إلى زيادة فهم وتقدير القيم والتهديدات للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق عبر أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين والقطاع الخاص والشباب والمجتمع الأوسع. ستتمحور الإجراءات الرئيسية في إطار هذا الناتج حول تطوير استراتيجية اتصال وتوعية تستهدف المجموعات المختلفة من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، بما في ذلك ورش العمل والمطبوعات وأنشطة خلق الوعي الأخرى. يجب أن تكون القيم الاجتماعية والاقتصادية للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتأثير تلك التي تدار بشكل سيئ على هذه القيم الاجتماعية والاقتصادية محور تركيز رئيسي لهذه الأنشطة بالإضافة إلى قيم التنوع البيولوجي وتهديداتها. من المهم أن يتم مواءمة رسائل الاتصال والتوعية عبر المنطقة، وأن يتم استخدام لغة وصياغة إيجابية غير تقنية لنقل المصطلحات والمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالمناطق البحرية والساحلية المحمية إلى الفاعلين المحليين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. بالإضافة إلى إيصال الرسائل والمعلومات، فإن التشجيع على زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في أنشطة الإدارة يمكن أن يعزز مواقف أكثر إيجابية تجاه المناطق البحرية والساحلية المحمية وهو محرك مهم لبدء التغيير وتعزيز الدعم.

37. من العوائق الرئيسية أمام تحقيق هدف 2020 للمناطق البحرية والساحلية المحمية والافتقار إلى الإرادة السياسية لإنشاء المناطق البحرية والساحلية المحمية ودعم إدارتها. بدون الإرادة السياسية والدعم لن تتمكن الأطراف المتعاقدة من تحقيق الأهداف الجديدة للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بخصوص المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق. من الأمور الحاسمة لتأمين الدعم الحكومي تعزيز الاعتراف بقيمة وأهمية المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق في المساهمة في تحقيق الالتزامات الوطنية والدولية وكذلك مساهمتها في الاقتصاد الوطني. ولذلك، هناك حاجة إلى إنشاء قنوات اتصال قوية بين إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية والحكومات وتعزيز التشبيك والتعاون بين أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين على المستويات المحلية والوطنية والمتوسطية. علاوة على ذلك، فإن التأكد من أن الحكومات على دراية بالمناطق البحرية والساحلية المحمية الخاصة بها، والتنوع البيولوجي الذي تحميه، وأهميتها الاقتصادية، وأهميتها كحلول قائمة على الطبيعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجداول أعمال تغير المناخ الوطنية، سيكون محور تركيز رئيسي للإجراءات في إطار هذا الناتج (الناتج 5.2)

38. غالبًا ما يرى أصحاب المصلحة أن المناطق البحرية والساحلية المحمية في منافسة مباشرة مع احتياجاتهم الخاصة. التأكد من أن المجتمع الأوسع يعترف بالدور الوظيفي والداعم الذي تلعبه المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق في المساعدة على تحقيق أجندات حفظ أخرى غير متعلقة بالتنوع البيولوجي، وقيمتها الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما من خلال فرص سبل العيش المستدامة، ستكون حاسمة لتعبئة العمل والدعم عبر مختلف القطاعات والمجتمع الأوسع (الناتج 5.3). ولذلك، هناك حاجة إلى تعزيز الشراكات والتعاون عبر القطاعات من أجل الاعتراف بقيم المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنيًا في البلدان. يجب تقاسم الدراسات وقصص النجاح التي توضح الفوائد الملموسة للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق لهذه القطاعات، كما يجب تعزيز فوائد المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق لسبل العيش وحماية خدمات النظام الإيكولوجي وفهمها وتقديرها في المجتمع الأوسع.

الجدول 6: *النواتج الرئيسية والإجراءات المقترحة للنتيجة 5*

الناتج 5.1: الوعي والفهم والتقدير للقيم والتهديدات للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق عبر أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين والقطاع الخاص والشباب والمجتمع الأوسع
الأطراف المتعاقدة
أ **1.1.5** - وضع استراتيجية اتصال وتوعية وطنية مصممة لكل جمهور مستهدف على المناطق البحرية والساحلية المحمية / تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق مع التركيز على القيم البيئية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتأثير إدارتها السيئة على هذه القيم
أ **2.1.5** - إنشاء مستودع وطني عبر الإنترنت يمكن الوصول إليه من قبل أصحاب المصلحة وعامة الناس للوصول إلى المعلومات والتحديثات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية والمناطق البحرية والساحلية المحمية / تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق
أ **3.1.5** - البحث عن فرص لزيادة عرض المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق والبيئة البحرية على وسائل الإعلام الوطنية (التلفزيون والراديو والصحف ووسائل التواصل الاجتماعي)
أ **4.1.5** - تقديم أمثلة ملموسة على المناطق البحرية والساحلية المحمية الناجحة، ولا سيما مناطق حظر الاستحواذ، التي توفر فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية للجهات الفاعلة المحلية وكيفية مساهمتها في الاقتصاد الوطني والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تجاه السياسات وجداول الأعمال الوطنية الأخرى
أ **5.1.5** - تشجيع إجراء مزيد من البحوث حول الآثار المالية للنظم الإيكولوجية البحرية المتدهورة على الاقتصاد الوطني، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية والقطاعات الأخرى ومقارنتها بتكاليف حماية المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق
أ **6.1.5** - الانخراط في مشاورات وطنية مع أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين حول الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق البحرية والساحلية المحمية مع مستويات حماية معززة
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ **7.1.5** - الترويج لنهج إقليمي للاتصال والتثقيف البيئي فيما يتعلق بالبيئة البحرية والمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق بما يضمن مواءمة الصياغة والرسائل
أ **8.1.5** - جمع وتبادل قصص نجاح المناطق البحرية والساحلية المحمية التي توفر فوائد اجتماعية وثقافية واقتصادية لأصحاب المصلحة المحليين والقطاع الخاص والآثار المالية السلبية للبيئة البحرية المتدهورة
أ **9.1.5** - تطوير ونشر مواد اتصالية ولنشر التوعية على النطاق الإقليمي لاستخدامها من قبل الأطراف المتعاقدة
الناتج 5.2: زيادة الدعم السياسي لإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية وحفظ التنوع البيولوجي.
الأطراف المتعاقدة
أ **1.2.5** - زيادة الوعي والتقدير للقيم الأوسع نطاقاً، ولا سيما التكيف مع المناخ والمساهمة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق البحرية والساحلية المحمية، عبر الوزارات المختلفة.
أ **2.2.5** - تقديم أمثلة ملموسة لمساهمة شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية للبلدان في المجتمع الأوسع والاقتصاد الوطني
أ **3.2.5** - تعزيز تبادل المعرفة وروابط الشبكات بين الحكومة والمناطق البحرية والساحلية المحمية.

أ**4.2.5** - التأكد من أن صانعي القرار الرئيسيين على دراية بشبكات المناطق البحرية والساحلية المحمية الوطنية من خلال دعم رحلات التعريف وتطوير فرص التفاعل بين الحكومة والجهات الفاعلة الميدانية والاعتراف بالجهود المبذولة بخصوص المناطق البحرية والساحلية المحمية.
أ**5.2.5** - إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتشجيعها.
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ**6.2.5** - تسهيل الرحلات الميدانية لصانعي القرار الحكوميين على مستوى عالٍ إلى المناطق البحرية والساحلية المحمية الناجحة عبر المنطقة، ولا سيما للأطراف المتعاقدة ذات التمثيل المنخفض للمناطق البحرية والساحلية المحمية أو حيث ينقص الدعم السياسي بشكل كبير.
أ**7.2.5** - تعزيز المعلومات والقدرة على تقييمات المنافع لخدمات النظام البيئي للمناطق البحرية والساحلية المحمية.
الناتج 5.3: الاعتراف بمساهمة المناطق البحرية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق في أهداف التنمية المستدامة، والاقتصاد الأزرق، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والمجتمع الأوسع.
الأطراف المتعاقدة
أ**1.3.5** - تعزيز المعرفة بدور المناطق البحرية والساحلية المحمية وتعزيز إدراج مبادراتها في المساهمات المحددة وطنيًا وغيرها من البرامج والتمويلات المتعلقة بالمناخ.
أ**2.3.5** - بدء مشروعات تجريبية تظهر نموًا مستدامًا للاقتصاد الأزرق بما يتماشى مع أهداف المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق.
أ**3.3.5** - التشجيع على إجراء مزيد من الدراسات حول قيم المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق للاقتصاد الأزرق المستدام وسبل العيش المحلية وتخفيف تغير المناخ والتكيف معه وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، ونشر النتائج على نطاق واسع إلى المجتمع الأوسع باستخدام وسائل الإعلام المختلفة.
أ**4.3.5** - تشجيع استخدام المناطق البحرية والساحلية المحمية كمواقع حراسة لرصد تغير المناخ.
المنظمات الإقليمية/الدولية
أ**6.3.5** - تقديم دراسات حالة والممارسات المثلى لتوسيع نطاق فوائد المناطق البحرية والساحلية المحمية للمجتمع على أوسع نطاق.
أ**7.3.5** - تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية التي تدعم المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق والمنصات الأخرى بشأن أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الأزرق والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.
أ**8.3.5** - تقديم إرشادات حول استخدام المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق كحلول قائمة على الطبيعة للمساهمة في تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة بناءً على قصص النجاح ودراسات الحالة والتبادلات على المستوى الإقليمي.

3. تنفيذ الاستراتيجية

3 – 1: التنفيذ

39. يجب استخدام استراتيجية ما بعد 2020 كأداة لتنسيق الجهود لتحقيق أهداف عام 2030 للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى في البحر الأبيض المتوسط ولتعزيز الأنشطة المشتركة من قبل الأطراف المتعاقدة، ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، والمنظمات والبرامج الإقليمية والدولية الأخرى. على هذا النحو، يجب أن يكون تنفيذ هذه الاستراتيجية عملية تعاونية وسيعتمد تنفيذها الناجح على المشاركة الفعالة والتعاون من قبل أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين ودون الإقليميين والإقليميين، بما في ذلك الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع البحثي / الأكاديمي وشبكات المحميات البحرية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

40. تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط وإشراف وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط، سيقوم مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة بدور مركزي في تنسيق وتسهيل تسليم النتائج الاستراتيجية وذلك بدعم من مجموعة الخبراء المخصصة للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط. سيكون الدور الرئيسي لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة هو تقديم المساعدة التقنية والدعم للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، لتعزيز التعاون وتقوية التآزر والجهود المشتركة بين مختلف الشركاء المنفذين، وكذلك مراكز الأنشطة الإقليمية الأخرى لخطة عمل البحر المتوسط للمساهمة في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاستراتيجية، ودعم وتعزيز المبادرات الإقليمية الحالية ذات الصلة، ولضمان زيادة الوعي بالاستراتيجية، وإبلاغ التقدم المحرز نحو النتائج بانتظام بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بالمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق في البحر الأبيض المتوسط.

41. ومع ذلك، فإن النجاح الشامل لهذه الاستراتيجية يعتمد على الإرادة السياسية للأطراف المتعاقدة لتنفيذها. ستكون الأطراف المتعاقدة مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات الإرشادية على المستويين الوطني والمحلي وتهيئة الظروف المواتية لتعزيز التعاون الفعال والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين، بما في ذلك القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. تشمل القطاعات والصناعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التخطيط المكاني، ومصايد الأسماك، والسياحة، والثقافة، والشحن، والنفط والغاز، والتجارة والصناعة، والزراعة، والتعليم، والبحوث، والشؤون الاجتماعية والاقتصادية، والشركات المحلية

الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والشركات متعددة الجنسيات. سيتطلب تنفيذ الإجراءات الاستراتيجية أيضًا تعاونًا عابرًا للحدود بين الأطراف المتعاقدة.

42. على الرغم من تحمل المسؤوليات الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية، فإن الأطراف المتعاقدة ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة سوف تعتمد على الشراكات الهامة والدعم التقني واللوجستي والمالي من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية النشطة في حفظ التنوع البيولوجي البحري والمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق في البحر الأبيض المتوسط. ستكون جهود هذه المنظمات لمشاركة أفضل الممارسات وبناء القدرات والتمويل المشترك للأنشطة وتقديم المشورة بشأن الأدوات والنهج الجديدة أمرًا بالغ الأهمية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أنه ليس مسؤولاً بشكل مباشر عن التنفيذ، فإن التعاون الشامل والعادل والهادف والتعاون والمشاركة من قبل المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والجمهور العام والقطاعات الأخرى، هو مبدأ شامل محوري للركائز الاستراتيجية الخمسة وستكون أساسية للنجاح في تحقيق أهداف استراتيجية ما بعد عام 2020.

43. أخيرً، من أجل التعرف على تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق البحرية والإبلاغ عنها كمفهوم جديد نسبيًا للمنطقة، سيكون الحوار الفعال بين القطاعات والتعاون ضروريًا لتحقيق هذه النتيجة الخاصة بنجاح. لذلك، سيكون من المهم المشاركة مع أصحاب المصلحة المشاركين في عمليات تخطيط الحيز البحري للبلدان، وكذلك الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

3.2 التمويل

44. إن حشد الموارد المالية الكافية والمستدامة لإنشاء وإدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق على المستويين الوطني والإقليمي هو ناتج رئيسي في إطار هذه الاستراتيجية. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تمويل إضافي وكبير لتنفيذ الإجراءات الوطنية والإقليمية المحددة في إطار هذه الاستراتيجية. يوفر تطوير هذه الاستراتيجية فرصة لتعزيز التعاون الإقليمي، ومواءمة الأنشطة وتجنب ازدواجية الجهود عبر المنظمات، وبالتالي زيادة كفاءة التكلفة الإجمالية من خلال التمويل المشترك والتنفيذ المشترك للمصالح المتداخلة من المنظمات الإقليمية والدولية. توفر الاستراتيجية أيضًا إجراءات محددة بوضوح للتنفيذ، والتي يمكن تجميع جوانبها وتقديمها إلى الجهات المانحة المحتملة التي تستهدف تفويضات محددة وفردية من قبل كل وكالة مانحة. سيؤدي اعتماد هذه الاستراتيجية من قبل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة إلى خلق المزيد من الفرص للتمويل من خلال إظهار التزامات الأطراف المتعاقدة بالنواتج المحددة، مما يجعلها أكثر جاذبية للصناديق الاستئمانية الإقليمية والدولية والجهات المانحة المحتملة مثل صندوق البحر الأبيض المتوسط (The MedFund) والاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية (GEF) ، على سبيل المثال. يتم تشجيع البلدان والجهات الفاعلة في المناطق البحرية المحمية على تحديد واستخدام آليات تمويل مبتكرة ومتنوعة ومستدامة والتي تناسب سياقها على أفضل وجه على المستويين الوطني والمحلي.

3 – 3: الرصد والتقييم

45. يعد تكييف الإدارة مبدأ إرشادي مهم لهذه الاستراتيجية. وموازاة مع تطور أهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وكذلك تغير المعارف والظروف، أضحى من الضروري أن تتمتع الخطة باستجابة وأن تم تكييفها وفقًا لذلك. إن إجراء مراجعات دورية تسمح بالتعلم وتكييف الإجراءات حسب الضرورة سيكون مهمًا لضمان تحقيق أهداف 2030 للمناطق البحرية والساحلية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق في البحر الأبيض المتوسط. يمكن أن يكون دليل المناطق المتمتعة بحماية خاصة بالبحر الأبيض المتوسط بمثابة أداة معترف بها من قبل البلدان للإبلاغ عن التقدم المحرز نحو أهداف استراتيجية ما بعد عام 2020 وقياسه.

46. ينبغي إجراء تقييم خارجي بمنتصف المدة للاستراتيجية في عام 2026. يجب أن يرتكز تقييم منتصف المدة على تقييم التقدم مقابل المؤشرات وتقديم توصيات بشأن أي تغييرات ضرورية مطلوبة لزيادة فرص تحقيق أهداف الاستراتيجية لما بعد عام 2020. يجب تقديم نتائج تقييم منتصف المدة والتعديلات المقترحة في الاجتماع اللاحق لمؤتمر الأطراف لعام 2027 لاتفاقية برشلونة، وينبغي وضع استراتيجية فعالة للتواصل والتوعية لنشر النتائج بين الأطراف المتعاقدة والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية أصحاب المصلحة. يجب أيضًا إجراء تقييم خارجي نهائي في نهاية الإطار الزمني للاستراتيجية، مع التركيز على الدروس المستفادة وأي حواجز أو عوامل تمكينية منعت أو عززت تحقيق النتائج المقترحة. التقييم النهائي (المقرر إجراؤه في عام 2030) وتوصياته يجب أن تساعد في تطوير استراتيجية جديدة لعقد ما بعد 2030 (2031-2040) في عام 2031 ويجب أن يتم تقديم النتائج في اجتماع مؤتمر الأطراف للعام 2031 وتوزيعها على مجتمع أصحاب المصلحة الأوسع.

47. لضمان الوقت اللازم لتحديد المؤشرات العملية، سيتم تطوير إطار رصد مفصل مع مؤشرات وأهداف بما يتماشى مع إطار التنوع البيولوجي العالمي، بتوجيه من الأطراف المتعاقدة ومع دعم مجموعة الخبراء المخصصة للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط، بمجرد اعتماد الاستراتيجية في الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف سيتم تقديم إطار المراقبة المفصل هذا لاعتماده في الاجتماع التالي لمؤتمر الأطراف.

المرفق 1: الروابط مع الاستراتيجيات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى

الاستراتيجيات الأخرى	استراتيجية ما بعد عام 2020 الخاصة بالمناطق البحرية المتمتعة بالحماية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق بالحماة.
دولي	
المشروع الأولي للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.	الأهداف 1 و2، 7، 10، 11 وجميع النتائج
الغايات التنمية المستدامة	هدف التنمية المستدامة 1.14 النتائج 1 و5، هدف التنمية المستدامة 2.14 النتيجة 4، هدف التنمية المستدامة 3.14 النتيجة 1 و5، هدف التنمية المستدامة 4.14 النتيجة 2، 3 و4، هدف التنمية المستدامة 5.14 النتيجة 2، هدف التنمية المستدامة 7.14 النتيجة 4، هدف التنمية المستدامة 14.ج النتيجة 2، هدف التنمية المستدامة 2.12 جميع النتائج، هدف التنمية المستدامة 8.12 النتيجة 1.5، هدف التنمية المستدامة 1.13 النتائج 1 و5.
الاتفاقية بشأن قانون البحار	الناتج 3.2:
المنطقة	
الاستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للفترة 2016-2021.	SO 1.3 جميع النتائج، IKO 1.1.4 النتيجة 2.5، SO 6.1 النتيجة 1.5، SO 2.6 النتيجة 3.1، IKO 3.2.2/3 النتيجة 3.1 و3.2، IKO 3.3.2/3 النتيجة 4.4، SO 3.4 النتيجة SO 5.4 3.5 النتيجة 3.4، SO 3.5 النتيجة 3.4 SO 3.6 النتيجة 1 و5، SO 7.3 النتيجة 3.2، IKO 2.1.5 النتيجة 1، IKO 1.4.6 7.1.5 7.1.1 النتيجة 3.5،
برنامج العمل الاستراتيجي لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط	جميع النتائج
الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للأعوام 2016-2025	التنمية المستدامة 1.1، 1.6، 3.6 النتيجة 3.1، التنمية المستدامة 2.1، 2.3، 5.3، 5.3 النتيجة 5، التنمية المستدامة 1.4 النتيجة 3.5، التنمية المستدامة 4.4 النتيجة 1.1، التنمية المستدامة 2.6 النتيجة 2.1، التنمية المستدامة 5.6 النتيجة 3.4
نهج النظام الإيكولوجي وخارطة الطريق المتفق عليها لتنفيذه	النظام الإيكولوجي 1 النتيجة 2، 3 و4، النظام الإيكولوجي 2، 4-11 النتيجة 1 و5
إطار العمل الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية	النتائج 1 و5
برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وسواحله ومعايير التقييم ذات الصلة	الناتج 4.1:
إطار العمل الإقليمي للتكيف مع التغير المناخي للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط	التنمية المستدامة 5.1 النتيجة 1.4 التنمية المستدامة 2.2 النتيجة 3.1 التنمية المستدامة 1.4 النتيجة 1.5، التنمية المستدامة 3.4 النتيجة 5
خطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط	3.1 OOالناتج 1.3, 5.3
الاتحاد من أجل المتوسط لما بعد عام 2020 الرزنامة البيئية	المحور المواضيعي 3: جميع النتائج
المجلس العام لمصايد الأسماك في المتوسط: استراتيجية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود	الهدف 1 و4: جميع النتائج

خطة المناطق البحرية المحمية لما بعد عام 2020 (بقيادة مشتركة من مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، شبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والصندوق العالمي لحماية الطبيعة)	*النتائج 1، 2، 4 و5*
دون الإقليمية	
التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي	النتيجة 2.
استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن التنوع البيولوجي لعام 2030	الهدف 1.2 النتيجة 2، الهدف 10/9/6/2.2 النتيجة 3.1 النتيجة 5
استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني	1.2SO و2، 1.3، 3.1، 3.2 جميع النتائج
مبادرة للتنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في الغرب البحر الأبيض المتوسط	الأولوية 4.2 الهدف 3 جميع النتائج
توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الموائل	جميع النتائج
توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن الطيور	*جميع النتائج*
صفقة الاتحاد الأوروبي الخضراء	الحفاظ على سياسات وإجراءات التنوع البيولوجي وحمايتها؛ كل النتائج